الجلسة التاسعة والأربعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 27 محرم 1421(2000/05/02)
- **الرئاسة** : السيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية

***

السيد ادريس بسيط رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أفتتح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الاسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين الاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

المستشار السيد أحمد احصايني أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس بالنصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 79-76 يمنح بموجبه إيراد خاص لبعض الموظفين والأعوان المنحدرين من الأقاليم الجنوبية المسترجعة.

- مقترح قانون يتعلق بتعديل المادة الثالثة من القانون التنظيمي رقم 97-32-39 المتعلق بمجلس المستشارين، تقدم به المستشار السيد عبد الإله المكينسي من فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 25 أبريل الى 2 ماي سنة 2000 :

- عدد الاسئلة الشفهية: 14،

- عدد الأسئلة الكتابية: 23

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشارين السادة: المهدي الطنجي، يونس العراقي، مولاي مسعود، اكناو، سعيد أزيد، لحسن أكوجكال، محمد بوكمزة من فريق الوحدة والتضامن، وانضمامه إلى مجموعة الوسط الاجتماعي.

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشار السيد محمد القندوسي من فريق الوحدة والتضامن وانضمامه إلى فريق الحركة الوطنية.

كما توصلت رئاسة المجلس من السيد رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة يطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة انتهى، السيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين، الكلمة الآن لفريق الحركة الشعبية في إطار احاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد ادريس مرون :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، اخواتي إخواني المستشارين،

لابد أن تعلموا، وأن يعلم معكم الرأي العام الوطني أنه في الوقت الذي تغني فيه الحكومة بحقوق الإنسان وتوسيع هامش الحريات العامة، واحترام الحق في ممارسة الحق النقابي وفي اليوم العالمي لعيد الشغل الذي هو مناسبة تعبر فيه الطبقة العاملة عن مطالبها... في هذا الوقت بالذات يتعرض مناضلوا اتحاد النقابات الشعبية والبرلمانيون وأعضاء المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية الذين حضروا بكثرة لمساندة إخوانهم النقابيين في مطالبهم العادلة، يتعرض كل هؤلاء بعدما انتهى الجمع الهائل والحضور الغفير قصد الاستماع إلى الخطابات المختلفة، إلى محاصرة من رجال الأمن انتهت إلى مصادمة بعد أن مر على موعد انطلاق المسيرة المقررة من طرف

السلطات أكثر من ساعة كاملة دون تقديم أي تبرير من المسؤولين على هذا الأمر.

هجم رجال الأمن بعصيهم على المناضلين والمناضلات مما نتج عنه إصابة العديد منهم بإصابات مختلفة تراوحت بين الكسر والإخماء، وأغرب من هذا كله أنه بعد نقل المصابين إلى مستشفى المستعجلات بابن سينا ورفض المسؤولين تقديم العلاج الأولي قبل أداء المصاريف لهؤلاء المغمى عليهم.

أخواتي، إخواني،

شاهدنا جميعا على شاشات التلفزيون مساء البارحة ما حدث من عنف في العالم، ولكن ماهو قريب منها، وما جرى في العاصمة تم السكوت عنه رغم حضور التلفزة إلى عين المكان، إننا نسجل في فريق الحركة الشعبية للأصالة والعدالة الاجتماعية احتجاجنا القوي وننند بالأساليب المستعملة الرامية إلى تكسير المعارضة بكل الوسائل.

والسلام عليكم .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

حضرات السادة

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 17 سؤال، في البداية هناك سؤال آني وسؤال محوري مبرمجان في جدول الأعمال، السؤال الأول الآني موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسؤال الثاني المحوري الذي تليه مناقشة موجه إلى السيد وزير الصيد البحري، وسيكون للفرق النيابية حق التدخل في مناقشة السؤال المحوري كما سبق أن تقرر ذلك.

السؤال الأول الآني الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول الاعتداءات العنصرية ضد المحلات التجارية للمغاربة القاطنين بالميرا وبرشلونة للمستشارين المحترمين السادة: عبد الإله العلمي، الحاج الطاهري الفيلالي ومحمد القداري، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السيد المستشار :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في الأسبوع المنصرم أفادت وكالة (إيفي) الإسبانية أن كشكا للجرائد في ملكية مهاجر مغربي كان مسرحا لحريق أتى على أكثر من مليون بسيطة، وحسب تصريح المالك فإنها عملية عنصرية تغذي العداء الموجه ضد المغاربة، خصوصا بعد الأحداث الأخيرة بالألخيرو.

في نهاية الأسبوع الماضي أيضا وقعت حادثة عنصرية "بتريسا" حيث إن مجهولين هاجموا مجزرة «خلال» في ملكية مغاربة وصرح مساعد عامل المدينة بأن هذا الحادث يدخل في صميم أعمال العصابات، وليست له أسباب عنصرية، لأجل هذا كله نتساءل عن التدابير العاجلة التي يمكن من خلالها حماية أرواح المغاربة، وجعلهم يعيشون في اطمئنان على حياتهم ومستقبلهم:؟ وماهي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة المغربية اتجاه الحكومة الإسبانية لتتحمل كامل مسؤوليتها في الردع الفعلي لمثل هذه الحوادث العنصرية التي تسيء إلى العلاقات المغربية الإسبانية ومستقبلها،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون للاجابة عن السؤال.

السيد محمد بنعيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس ،

السادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين المحترمين عبد الإله العلمي والحاج الطاهري الفيلالي ومحمد القداري على طرحهم هذا السؤال الهام الذي يترجم مدى الاهتمام الذي يوليه مجلسكم الموقر لقضايا جاليتنا في الخارج.

وبهذا الخصوص، يشرفني، سيدي الرئيس، أن أطمئن السادة المستشارين بأن مصالحنا القنصلية بكل من برشلونا والجزيرة الخضراء، ومنذ أن امتدت يد بعض المتطرفين الاسبان للاعتداء على

محلات تجارية مغربية، وهي على اتصال مع السلطات المحلية ومع ممثلي أفراد جاليتنا بمنطقتهم. هكذا وفور الاعتداء على مجزرة إسلامية بتلطيخ واجهتها وتكسير اسمها التجاري، قامت القنصلية العامة للمملكة ببرشلونا صباح يوم 19 ابريل 2000 بالاتصال بعمدة المدينة الذي أكد لها أن هذا الاعتداء هو عمل فردي وأن الشرطة المحلية ستقوم بالإجراءات اللازمة لمعاقبة مرتكبي هذه التصرفات المشينة، كما نقل السيد القنصل العام لعمدة المدينة انزعاج الجانب المغربي من هذه الممارسات المتكررة، وذكره بأحداث مماثلة خلال صيف 1999 نفس المدينة وحمله مسؤولية ضمان واحترام حقوق الجالية المغربية وحمايتها من الأعمال العنصرية.

وفيما يخص الاعتداء على كشك المواطن المغربي بمنطقة ألميريا السيد عبد السلام حدو أمزيان، فإن القنصل العام للمملكة بالجزيرة الخضراء، قام بدوره باتصالات مع السلطات المحلية الاسبانية التي أكدت له أنها ستعمل على البحث عن مرتكب هذا الاعتداء ومتابعته.

وللتذكير، واستجابة لطلب حكومة صاحب الجلالة لاتخاذ كل التدابير لتوفير الأمن والحماية لجاليتنا في اسبانيا، فإن وزير الداخلية الاسباني قرر مؤخرا تعزيز الجانب الأمني من خلال تمركز 560 رجل أمن في منطقة ألميريا.

هذا، وإن الحكومة المغربية إذ تتابع عن كثب تطور الأوضاع في منطقة الأندلس، فإنها على يقين من أن الجارة اسبانيا التي تربطنا وإياها علاقات الصداقة وحسن الجوار، ستضاعف الجهود لحماية المواطنين المغاربة المقيمين في المملكة الاسبانية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

نشكركم السيد الوزير المحترم، على هذه التوضيحات التي كان لابد منها في إطار الحوار البناء بين الحكومة ومجلس المستشارين، إلا أنه يبقى على الحكومة القيام بالتحركات اللازمة في وقتها المناسب لصالح العمال المغاربة المقيمين بالمهجر حتى يشعروا بنوع من الدفء والطمأنينة على حياتكم وأموالهم، في إطار العمل الديبلوماسي المطبوع بالسرعة في الإنجاز، على أن يضطلع الدبلوماسيون المغاربة بالدور المنوط بهم في هذا المجال حتى لا يظلوا بعيدين عن الميدان، كذلك في مثل هذه الأحداث المؤلمة، فإن وزارة الخارجية المغربية مطالبة أيضا بأن تكون سباقة إلى تنوير الرأي العام المغربي عوض أن يستقي الأخبار من وكالات أجنبية، وما قد تتضمنه من مغالطات يمكن أن تنعكس سلبا على أفراد جاليتنا بالمهجر.

أخيرا هلا فكرت الوزارة المحترمة في إبرام اتفاقيات مع الدول المعنية تستهدف ضمان حماية أفراد جاليتنا بالمهجر من جميع أشكال الميز العنصري، خصوصا وأننا نعيش في ظل القيادة الرشيدة لملك البلاد الهمام سيدي محمد السادس نصره الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون :

شكرا، السيد الرئيس،

السيد الرئيس، أود فقط من جهة أن أطمئن السيد المستشار المحترم أن حكومة جلالة الملك تقوم بالواجب سواء من خلال الاتفاقات المبرمة أو من خلال التدخلات الآنية في كل وقت يتم فيه التجاوز وعدم احترام الحقوق المدنية للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج.

إلا أنه كما تعلمون هناك تجاوزات عنصرية تعرفها الجاليات الأجنبية التي تعيش في أوروبا، وهناك حتى ندوة عالمية تعقد العام القادم في جنوب إفريقيا حول هذا الموضوع يهم تقريبا كل الأجناس الأجنبية التي تعيش في أوروبا.

من جهة ثانية أريد أن أخبر المجلس الموقر بأن حكومة جلالة الملك، وعيا منها بأهمية ما نحن بصدد، قررت فتح عدد أخر من القنصليات في اسبانيا، خاصة في اشبيليا وفي بلنسيا، وفي مدينتين أخريتين في الشمال والشرق. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني المحوري موجه إلى السيد الوزير المكلف بالصيد البحري حول برنامج الحكومة ما بعد وقف اتفاقية الصيد البحري

للمستشارين المحترمين السادة الحاج المعطي بنقدور والسيد لحسن بيجديكن، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إذا كنا نهنئ الحكومة على وفائها بالالتزام بعدم تجديد الاتفاقية، اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي ومع روسيا، وهو الأمر الذي استحسنه الجميع، واعتبره انطلاقة لاستغلال ثرواتنا وتوسيع مجال الاستثمار، وتحسين فرص الشغل، وفتح رافد أساسي وهام لتدعيم اقتصاد البلاد، ومن أجل تحقيق نوع من التكامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل الاكراهات والسبيات والتحديات التي تواجهنا أو تواجه اقتصادنا الوطني، إلا أن الملاحظ هو عدم وضع برنامج خاص واستعجالي لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع لمجرد وقف العمل بالإتفاقية على غرار ما عملت به الدول التي كانت تربطنا بها الاتفاقية.

ففي هذا المجال، فما هو الجديد عند الحكومة، في مجال عدم التجديد؟ هل يمكن للحكومة فتح حوار وطني حول الاستثمار في هذا القطاع هل فكرت الحكومة في إعادة هيكلة القطاع، بجميع أصنافه خاصة الصيد الساحلي والتقليدي؟ ماذا أعدت الحكومة لتحسين أوضاع البحارة والعاملين في هذا القطاع المليء بالمغامرة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالصيد البحري للإجابة عن السؤال.

السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نشكر السيدين المستشارين لحسن بيجدكن وبنقدور كونهم عن طريق السؤال ديالهم اعطاونا المجال باش يمكن لنا نتنافش ونتحاور، وكذلك نوروا مجلس المستشارين المحترم، وعن طريق مجلس المستشارين، الرأي العام الوطني لأنه كذلك في هذا الميدان كثر القيل والقال، وأظن مناسبة بالنسبة لنا باش نوضحوا الأمور، طبعا أظن شيء طبيعي وقع التساؤل عن ماذا تعمل الحكومة في هذا الميدان بعدما انهينا من الاتفاقيات مع البلدان الأجانب؟ بلاشك غادي تكون مناسبة باش نتناقشو على كل الجوانب ديال السياسة ديال الحكومة خلال هذا النقاش، ولكن غادي في هاذ المرحلة الاولى نكتفي بالجواب على التساؤلات اللي طرحوها السادة المستشارين.

أولا : فيما يخص العصرنة، وأظن بلاشك، هذا السؤال مرتبط بالنقاش اللي كان في بعض الأوساط ديال المهنيين ديال كون الدولة وقفت الإعانة اللي كانت مقررة من قبل من طرف الحكومة السابقة لعصرنة القطاع في هذا الميدان أنا منذ أن تنصبت الحكومة الحالية كان موقفي واضحا، واضح وقلت منذ البداية بأنه الإشكالية ديال العصرنة مامرتبطاش بالإعانة والآن أعطيكم الأرقام الساطعة اللي كاتظهر بأنه العصرنة كانت مرتبطة أساسا وقبل كل شيء بإعادة النظر في الشروط اللي مطروحة على المهنيين في تغييب أو تعويض البواخر ديالهم، بعض الأرقام باش يكونوا السادة المستشارين على علم، في عام 1997 أربعة أشهر الأولى الذي تقدم كطلب ديال التعويض يعني اللي داخل في الاطار ديال العصرنة، في 4 أشهر الاولى ديال 1997: 38 طلبا اسمحوا لي في عام 1997 كلها 38 طلبا، في 1998 كلها: 143 طلبا، في 1999 كلها:180 طلبا، وفي 4 أشهر الأولى ديال 2000: 101 طلب، اذا قارنا 4 أشهر الاولى من 97: 11 طلبا، 98، 39 طلبا اللي تقبلت ديال التعويض، 59،99 طلبا، في عام 2000 الآن عندنا 101 طلب: يعني أنه ما بين 98 اللي كانت فيه الإعانة موجودة تقدمت 39 طلبا، ألغينا الإعانة ما بقاتش كاينة، في 4 أشهر الاولى ديال 2000 كاين 101 طلب، يظهر لي برهان قاطع بان الاشكالية ماشي إشكالية ديال الإعانة، والدولة ماعندهاش الامكانية باش تعاون، ومابقاش، لافي هذا القطاع ولا في قطاع آخر باش الدولة تعطي إعانة ديال العصرنة، هذا باش نكونوا واضحين، والأرقام تدل بأنه العصرنة ليست مرتبطة بالإعانة كانت مرتبطة أساسا وقبل كل شيء بالدورية التي تنظم

العصرنة والتعويض، واللي تناقشنا فيها مع المهنيين وصلنا جميع إلى اتفاق فيما يخص الطريقة للوصول إليها، يظهرلي دخلنا الآن حقيقة على LE rythme اللي كاين الآن، خلال هاذ السنة كنتظروا ما بين 350 إلى 400 طلب ديال التعويض ديال البواخر، يكمن لي نقول لكم، ونقول للسادة النواب ، السادة المستشارين المحترمين، بأنه الآن كل الاوراش ديال البناء عندها "la commande" ديال أكثر من عام، الآن الذي أراد أن يعوض الباخرة ديالو خصو ينتظر من عام إلى عامين نظرا لأن الأوراش مشتغلة بهاذ القرارات التي اتخذناها، هذا فيما يخص العصرنة، وكاين برنامج ديال العصرنة، واحنا غاديين في العصرنة فيما يخص البرنامج القديم، باش نكونو واضحين، بالنسبة للرخص اللي تعطات ديال العصرنة واللي تمتعت بالإعانة ديال الدولة عمليا فقط قارب واحد من الصيد التقليدي اللي تمتع بهاذ الإعانة خلال الحكومة الأخيرة، بغيت باش نكونو واضحين، كاين طبعا بعض الاخوان اللي عندهم الآن طلبات وباغيين الإعانة ديال الدولة، احنا كنقولو احنا مستعدين باش نتعاملو، باش نعاونو، ولكن ما بقاشي الوقت ديال اللي بغا يعوض نعطيوه 20٪ أو 25٪ من الثمن ديال الباخرة كيظهر لي هذا نقاش، راه، على كل حال شخصيا، وأظن الحكومة الحالية ما يمكن لهاش تمشي في هاذ السياسة، لأن ما عندناش باش نوفرو لكل البواخر الإعانة، حتى اذا خسرنا ذاك ال 20 مليار اللي كانت مخصصة من قبل، كان مقدر 400 ديال البواخر، ما عندناش الامكانيات، طبعا كنبحثو الآن على وسائل أخرى ديال التمويل الإعانة ماكيناش، السادة المستشارين لاشك اطلعوا خلال الاسبوع الأخير، أو ال 10 أيام الأخيرة وقع إمضاء اتفاقية ما بين الوزارة وما بين البنك الشعبي لتمويل، كانت اتفاقية عامة، غادي نبداوها فيها يخص التسويق، يمكن لي نقول لكم بأنه الشروط اللي حصلنا عليها مع البنك الشعبي لانه عندو الثقة في القطاع وعندو الثقة في المستقبل ديال القطاع، الشروط اللي عمرنا ما حصلنا عليها في بنك آخر، 90٪ ديال التمويل، التمويل ديال 90٪ بفائدة ديال 7٪ فقط وبالنسبة إلى كان التمويل ديال 60٪ بفائدة ديال 6.75٪، هذا يعني بأن الوزارة مهمة بالقضية ديال العصرنة وديال إيجاد الشروط الملائمة باش يمكن للقطاع ديالنا يدخل حقيقة في العصرنة، ولكن ماشي على أساس ديال الإعانة، ديال la subvention على أساس ديال البحث عن وسائل التمويل التفضيلية، وأظن يمكن لنا باقي كنتناقشو مع البنك الشعبي فيما يخص العصرنة باش نوصلو إلى نتائج أحسن من التي وصلنا إليها.

هذا السؤال الأول، السؤال الثاني أظن فيما يخص الوضعية ديال القطاع ديال الصيد البحري التقليدي. يظهرلي إلى كانت شي حكومة اهتمت بالصيد التقليدي هي هاذ الحكومة هذي، راه حتى واحد ماكان يتكلم عن الصيد التقليدي من قبل، يمكن لي نقول للسادة المستشارين أنه أول مرة، نقول أول مرة، الناس ديال الصيد التقليدي نزلو رجلهم في الوزارة هو مع هاذ الحكومة هذي ماكانوش كيعرفوا الوزارة من قبل، الصيد التقليدي كان أول قرار هو أنه الناس اللي عندهم مراكب بدون إذن أنهم تعطي لهم الرخص، اللي كانوا كيشتغلوا في البحر، يمكن لي نقول لكم الآن أن هاذ العملية، ماشي قرار، ماشي قول، هاذ العملية الآن تطبق،تمنياتنا أننا ننهيوها في الجنوب، وبدينا فيها كذلك في الشمال. بالنسبة للصيد التقليدي الشيء الأساسي بالنسبة اليه هو التجهيزات التحتية، الآن في التصميم الخماسي، ما بين 2000 و 2004 75 أقول 75 مركز ديال التفريغ أوقرية ديال الصيادين غادي تكون موجودة ان شاء الله، ماشي غادي تكون موجودة، التمويل ديالها متوفر من خلال التصميم الخماسي، هذا يعني بان الشواطئ ديالنا البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي ستتغير لأن 75 نقطة جديدة للتنمية ستنشأ في الشواطئ، بالنسبة لقطاع الصيد التقليدي كذلك أول مرة كاين اهتمام لادخالو حقيقة بالفعل وبصفة شاملة إلى الضمان الاجتماعي، وان شاء الله غادي يدخل كذلك في الميدان ديال التغطية الصحية.

غير اللي بغيت نقول فيما يخص ميدان التشغيل اعطينا أرقام وماشي أرقام، قلنا بأنه خلال التصميم الخماسي غادي نخلقو 100 ألف منصب شغل، نأكد للسادة المستشارين انه على الأقل نقول غادي نخلقو 100 ألف منصب ديال الشغل، وخلال الأيام المقبلة ستعلن الحكومة على بعض التدابير اللي غادي تظهر بأنه عشرات الالاف ديال مناصب ديال الشغل غادي تخلف، يمكن لي حقيقة نأكد للسادة المستشارين أنه الآن كاين ازدحام بكل معنى الكلمة ديال الاستثمار ديال الأجانب، ماشي فقط ديال الاتحاد الأوربي، خارج الاتحاد الاوروبي فيما يخص القطاع ديال الصيد البحري.

هذي السيد الرئيس، السادة المستشارين، بعض الايضاحات الأولية اللي بغيب نعطيها لكم باش يمكن للنقاش ديالنا يكون نقاش مثمر، ومبني على أساس معطيات حقيقية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لدينا قائمة بأسماء جميع الفرق حيث سيكون لكل فريق حق التدخل في مناقشة السؤال المحوري المتعلق ببرامج الحكومة ما بعد وقف اتفاقية الصيد البحري.

المتدخل الأول باسم التجمع الوطني للأحرار، المستشار المحترم السيد لحسن بيجديكن.

المستشار السيد لحسن بيجديكن :

شكرا، السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا قبل ما ندخل في التعقيب على ماجاء في تدخل السيد الوزير أتشرف باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لأهنئ مرة أخرى الحكومة على قرارها بعدم تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع المجموعة الأوروبية ودولة روسيا رغم جميع التحديات وجميع الصعوبات التي تواجهها الحكومة.

فيما يخص ما جاء في عرض السيد الوزير: أولا العصرنة، غادي نمشي غير في التعقيب ديال السيد الوزير، أظن أن العصرنة، السيد الوزير لايفرق بين الدورية، كيفية بناء المراكب، تهرس المركب ديالك وتعوضوا بواحد آخر جديد، وبين العصرنة أي الاتفاقية اللي، سنات الحكومة السابقة وما التزمتش به الحكومة الحالية، وهو أنه باش ندعمو هاذ الأسطول ديالنا اللي هو يتكون من أزيد من 2500 باخرة 50٪ ديالها حاليا اللي هي كاتجه، كاتجه ماعندهاش الإمكانيات الكفيلة باش تؤدي المهمة ديالها، وأكثر من 780 باخرة واقفة ما تتبحرش نهائيا لأن الناس اللي تيملكوها ماعندهمش الإمكانيات للتجهيزات الضرورية اللي عندها، وحتى هذيك الدورية ديال العصرنة، هذيك 781 باخرة تاتجيدها من الخريطة لان تتفوت عليها واحد المدة، مابقاش عندو الحق لاستغلال هذيك الباخرة ولو ان المستثمرين عندهم les titres ديالهم ولهذا أنا أظن أنه في الوقت فاش الحكومة التزمت باش تعاون البحارة وتعاون من خلالهم المجهزين، المجهز تيقول له هرس الباخرة، ديالك تاتسوى واحد 150 مليون، هرسها ودير باخرة أخرى، كنت كاتخدم 10 د الناس خصك تخدم 30 ولا40، باش تهرس هذيك الباخرة خصني نعاونك، واحنا كمهنيين، أنا راه ماعنديش باخرة، ماطلبت العصرنة ما طلبت إعانة وماغاديش نطلبها مسبقا باش يعرفها السيد الوزير.

ثانيا : هاذ المنحة ملي جات الاتفاقية قال ليهم أضعف الإيمان ملي غاديين يمضون الاتفاقية مع أوربا على الأقل هاذ الأسطول الساحلي عاونوه بواحد القدرة، قررت الحكومة باش تعاون هاذ الاسطول ب 20 مليار في خمس سنين، مفرقة على 5 سنين وعلى 500 باخرة، السيد الوزير المعطيات اللي عطانا مازال ما وصلنا 500 باخرة في الارقام اللي عطانا ياالله وصلنا ل 462، ولو أنه هذيك العصرنة، هذيك الدورية اللي كانت الحكومة السابقة دارتها والحكومة الحالية راجعاتها، وهنا نشكر السيد الوزير على هاذ الموقف ديالو في هاذ الدورية ولكن فيما يخص العصرنة راه خصنا التحكيم حاليا بيننا وبين السيد الوزير، ونطالب الحكومة تفصل بيننا وبين وزارة الصيد لأن ما اتفقناش وما غاديش نتفقو مع السيد الوزير في التصور ديالو، التصور ديالو في شكل والتصور ديالنا في شكل تتكلم عليه، الصيد التقليدي الاتفاقية اللي بيننا وبين الوزارة تتكلم، لهذا من هذا المنبر تانطلب من الحكومة نديرو اجتماع باش تفصل بيننا.

فيما يخص الصيد التقليدي، السيد الوزير، الصيد التقليدي الحكومة السابقة قررت باش تدير القرى ديال الصيادين، فعلا دارت 2 ديال النماذج واحد في ايمسورن وواحد في "كالارايس" بدون استشارة المهنيين، وكارثة بينا وبينكم،7 د الملايير تخسرات في ايمسورن، يمكن نخسر عليها 2 د الملايير وندير احسن من داك الشي اللي تدار دابا في ايمسورن بحيث أن حتى التجهيزات اللي دارو ما تيصلحوش لهاذ القوارب.

حتى أنيا إلى خص يدار شي حاجة للصيد التقليدي، الصيد التقليدي ذيك الدورية تتكلم عليه، الصيد التقليدي الاتفاقية اللي بيننا وبين الوزارة تتكلم على الصيد التقليدي، ولكن مازال من وصلنا للصيد التقليدي ، ثانيا الصيد التقليدي خصنا ننظمها .

أولا، واش كتعرفو السيد الوزير أن البحارة اللي كيصيدو في القوارب ما عندهومش les livets وشكون اللي غادي يعطيهم les livets أنا ولا الوزارة، راه الوزارة خصها تعرف أن الصيد التقليدي، الصيد التقليدي احنا ماعمرنا همشناه بالعكس احنا دخلناه في واحد العدد ديال الاستفادات ولو أنه ماعندوش تغطية صحية، فعلا ما عندوش تغطية صحية لان ماعندوش إمكانيات باش يساهم في la caisse sociale ماعندوش L'assurance لأن ماعندوش الإمكانيات باش يساهم، ماشي الامكانيات اللي ماعندوش، ماعندوش التنظيمات مامنظمش، خص يتنظم، وشكون اللي غادي ينظم الصيد التقليدي؟ الوزارة، حاليا الوزارة تنظمه لأنها لقات واحد العشوائي، واحد العدد ديال القوارب تعملو بدون رخصة، فعلا خص هاذ المشكل، وهذا يأثر على الثروة ولو أنه يشغل، ولكن حتى الناس اللي يصيدا في البواخر، راه حتى هما تيشغلوا، فأقل ما يشغل واحد فهو عشرين، وأكثر ما يشغل في الباخرة دال الصيد الساحلي هو 40 واحد، إذن هاذ الشي كلشي ألسيد الوزير راه خصنا الحوار، حنا كنطلبو الحوار في هاذ القطاع باش اللي هو صالح نديروه، اللي هو مافيه، ماصالحش ماندیروهش ومانطلبوهش، ما يمكن ليناش نطلبوه، ولكن باش نكونو المهنة تكون تتواجه مواجهة مع الوزارة ماشي معقول.

احنا هاذ الإعانة، واحد العدد ديال الاعانات اللي خرجت للسياحة مزيان، واحد العدد ديال الاعانات اللي خرجت للفلاحة، واش هما هانو ماشي مغاربة؟ واش البحارة ماشي مغاربة باش تخرج لهم الإعانة؟ ها انتما طالبينا باش نشاركو في التغطية الصحية، باش غادي نشاركو فيها، احنا اللي غادي نشاركو فيها، التغطية الاجتماعية فيما يخص السكن الاجتماعي، إذن أشنا هو المقابل اللي غادي يعطيونا احنا كمجهزين ديال البواخر، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار عن الفريق الديمقراطي. الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السيد الرئيس ،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

إن الفريق الديمقراطي يدلو بدلوه في هذا السؤال المحوري، إذ يقول إن اختيار المجلس الموقر لهذا السؤال يتعلق بقطاع يشكل عنصر استقطاب في اقتصادنا الوطني، ومن خلاله يتموضع وطننا في واجهة استراتيجية، ويتعلق الأمر بالصيد البحري الذي جعلنا أمام خيارين: إما تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي أو إلغاؤها، فكانت الحكومة في وضعية جعلتها تنحو منحى يتميز بعدم تجديد الاتفاقية المذكورة. ومن نتائج هذا الوضع هو احجام الاتحاد الأوربي عن عدم أداء ما كانت تقدمه الدول الأوربية المستفيدة من الاتفاقية، وهو غلاف مالي تم اقصاؤه من الناتج الاجمالي الداخلي الذي كانت تستفيذ منه القطاعات الاقتصادية والإجتماعية أثناء توزيع الميزانيات الاقتصادية، إلا أن السؤال الذي بقي حاضرا في هذا المجال وهو ماذا أعدت الحكومة من إجراءات عملية لتشجيع الاستثمارات في قطاع الصيد البحري؟ ان الجواب عن هذا السؤال يدفعنا إلى القول بأنه لحد الآن لم نلمس عن قرب الإجراءات التي تؤكد فعلا على أننا قادرون على استغلال ثرواتنا البحرية، أي إن قرارات الحكومة بعدم تجديد الاتفاقية يتطلب من الحكومة الالتزام بتفعيل آليات إلزامية إلى تحصين قطاع الصيد البحري من كل التلاعبات و باعتبار أن السيد الوزير الوصي على القطاع أكد غير ما مرة على ضرورة وضع استراتيجية للنهوض بهذا القطاع وجعله محورا أساسيا في مجال التنمية الاقتصادية والإجتماعية لإعادة هيكلته وفق معايير جديدة من بينها :

- تشجيع الاستثمارات بهذا المجال.
- وتسهيل المساطر للارتقاء به نحو آفاق واعدة.

كما أن الحكومة على لسان الوزير المذكور، الوصي على القطاع صرح على أن هناك برنامج عملي يهدف إلى خلق قرى نموذجية للصيادين على طول السواحل المغربية وكذا تحسين أوضاع البحارة والعاملين بهذا القطاع الذي لا يخلو من خطورة، كل ذلك تم تعبيئه من طرف الحكومة التي هي الآن غير مستعدة للنهوض بقطاع الصيد

البحري وهذا يؤكد مرة أخرى على أنها ربما تتطلع إلى عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية مع أطراف أوروبية، كما أن عدم تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي فسح المجال، أقول فسح المجال لنهج سياسة جديدة لتمرير ثروتنا السمكية بطرق أخرى.

لذلك فإننا أمام سياسة تتميز بعدم الوضوح في هذا المجال نتمنى من الحكومة التي هي الآن لم تكشف عن سياستها في مجال الصيد البحري، بعد أن ألغت الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، لأن الشفافية التي تنهجها الحكومة يجب أن تكون حاضرة في كل المجالات، لأن المغاربة يتطلعون إلى الاستفادة من خيراتهم بطرق عقلانية، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، عن فريق الاتحاد الدستوري، أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد بريكة الزروالي.

المستشار السيد بريكة الزروالي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كان هذا الموضوع الذي نتحدث عنه اليوم هو ماذا أجنينا بعد توقيف الاتفاقية مع السوق الأوربية المشتركة، فإن التدخلات يبدو أنها تسير في منحى أخر، فالسؤال أعتقد المهم هو أن بعد توقيف الاتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة كان على الحكومة أن تكون لديها برنامج محكم لخلق نموذج جديد لتسيير هذا القطاع الهام.

فكنا ننتظر من الحكومة أنها بعد توقيف هذه الاتفاقية، تقوم ببرمجة جديدة لتوزيع الثروة على مختلف الجهات المجاورة للمحيط أو للأبيض المتوسط وهذا هو العدل في هذا الموضوع، كنا أيضا ننتظر أن الحكومة تقوم بالبحث عن أسواق لتصريف المنتوج البحري لأن احتكار البحر على اليابان أصبح يفقد المستثمرين في الصيد البحري 50٪ من الثمن الحقيقي، الشيء الذي أصبح معه المستثمرين في البحر يواجهون خطر كبير لا بالنسبة للمستثمر وحسب، ولكن بالنسبة لليد العاملة في البحر، وبالنسبة للأبناك التي تتعامل مع هذا القطاع، بحيث أصبح العديد من الأبناك التي تتعامل مع هذا القطاع، لم يجد من سبيل إلا الالتجاء إلى المحاكم لاستيفاء ديونه مع هذا القطاع الهام.

كنا ننتظر أيضا أن تقوم الحكومة بتجهيز البواخر تجهيزا مقبولا لدى العالم الذي يتعامل مع الصيد في المغرب. كل ذلك أعتقد أنه لما الحكومة أوقفت الاتفاقية وأوقفت معها النشاط في القطاع البحري، فأصبح المستثمرين في البحر يبيعون الإنتاج بـ 45٪ ناقصة عن الثمن الحقيقي وهذا ناتج عن بعض القرارات التي اتخذت من طرف الحكومة لجمع الثروة المصطادة من طرف القطاع التقليدي وبين قوسين أنا في هذا المنظر لا أعرف كما لا يعرف الجميع ماهي عبارة الصيد التقليدي بحيث لم هناك صيد تقليدي منظما تنظيما قانونيا يمكن أن نعتمد عليه، الأمر يتعلق بعدد من الزوارق الصغيرة، قوارب، إذ تشترى من أي سوق من الأسواق وتأتي على ظهر شاحنة وتصبح في الشواطئ تصطاد بلا رخصة وبلا تسجيل وبلا رقم وبلا شيء، إذن لا يمكن أن نتحدث عن قطاع فوضوي، نتحدث عن قطاع الصيد في أعالي البحار أو الصيد الساحلي.

وحقيقة أنا أؤيد كلام أحد الإخوة الذي تدخل من قبل وبطبيعة الحال من الأغلبية، وبما أنه من الأغلبية لا يمكن أن يقول في الحكومة إلا شيء صحيح. وهنا قضية يعني القرى التي أقيمت بثمن مرتفع، هذا معناه أن القرى كانت يمكن أن تكون أكثرو بأقل ثمن، نحن لا نناقش هذا الجانب بل نحن نعتبر كلام السيد المستشار على صواب.

الإصلاح يعني التجديد هنا أو العصرنة لا يعني تكسير البواخر بل يعني فقط إعطاء رخصة لصاحب باخرة يريد تجديدها بتجهيز جديد، هذا شيء مقبول، بحيث يمكن له أن ينزع الباخرة القديمة ويأتي بباخرة جديدة تتوفر فيها جميع الشروط، هذا لمن يتوفر على امكانيات والذين لا يتوفرون على امكانيات، فعليهم أن ينتظروا لتتوفر الإمكانيات عند الحكومة، لكن الحكومة ينبغي ألا تنتظر هذا الموضوع ما يفيض من ميزانية في الدولة، عليها أن تبحث عن الدول التي تتعامل معنا في الصيد البحري أن تزود المغرب بإمكانيات مادية تساعده على تحسين الفلك المستعمل في الصيد.

والحقيقة أن حنا نتكلم أشياء تكلمنا عنها في مناسبات عدة، وقد سبق لي هنا أن تقدمت بهذا السؤال المحوري منذ 3 أشهر، فلست على

استعداد لا عادة ما سبق أن قلناه ولكن حكومة التناوب، حكومة الانتظار كما تسميها صحف الأغلبية، هاد الذي يمكنني أن أستخلصه هنا هو أن سياسة حكومة التناوب في قطاع الصيد البحري تستجيب إعادة النظر، ويوضع عليها أكثر من نقطة استفهام.

فالمساعدة الأوربية ذهبت وبقي محلها في الميزانية الحالية فارق00 ودخل القطاع من العملة الصعبة انخفض ب 45٪، وهذا مشكل آخر. والبطالة حين توقفت البواخر5 شهور انضاف طابور كبير من اليد العاطلة إلى الوابير التي كانت تنتظر العمل، والمستثمرين فقدوا الثقة في أعمال الصيد في الاستثمار في هذا القطاع، والأبناك لم تجد من سبيل لاستيفاء ديونها إلا الالتجاء للمحاكم، والشركات الصغيرة على وشك الافلاس، والقطاع يحتضر فهل من منقذ سيدي الوزير؟ لأن في هذا القطاع السبل وصل الزبى، وإذا لم تجدوا حلا لهذا القطاع فإن الاستثمار في البحر سبتوقف، وابحثوا عن من يستمر هنا خارج المواطنين المغاربة الذي أصبحوا عاجزين عن العمل، هذا ما يمكن لي أن أقوله في هذا الموضوع، وشكرا على اعتنائكم بهذه المداخلة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق الأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، الكلمة للمستشار المحترم، السيد سعيد العروي.

المستشار السيد سعيد العروي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

باسم الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية ندلو بدلونا في هذا القطاع، بحيث ما سمعناه من السيد الوزير أن هناك مجهودات جبارة أعطيت لهذا القطاع ولقد قمنا سابقا بعدة تدخلات في هذا الموضوع لتنشيط هذا القطاع لأنه يعتبر قطاع مهم لا من جانب اليد العاملة ولا من جانب الاستثمار.

السيد الوزير،

اعطيتم بعض الأرقام وقلتم بأن هناك عدة طلبات أعطيت بالنسبة لـ 98 - 97 و 99 و2000، وهذه الطلبات حقيقة هي واقعية ونشكركم عليها لأنكم تفهتم القطاع بالخصوص، لكن أعتبر أن هذا العمل شخصيا، أنه فيه شيء من العشوائية، بحيث أن هذه الرخص أعطيت لإصلاح بعض المراكب التي كانت تحتوي بين 3000 طن و3 طن إلى 5 طن ونقلت إلى 15 طن. المشكل المطروح حاليا وهو أين ستصنع هذه السفن؟ أين هي الأحواض الجافة عندما تصنع السفينة؟ فكيف يمكن أن نأخذها من الجامة إلى الجارية؟ هذا صعب جدا، وأخبركم السيد الوزير أن عدة صناع أصبحوا الآن يشتغلون خارج المدينة، لأن الباخرة عندما تكون فيها 15 طول و6 متر في العرض من أي طريق ستمر، حقيقة هناك ميناء أكادير الذي يتوفر على ميناء جاف، فياحبذا أن لو اتخذتم في ميزانيتكم احداث موانئ جافة لاستيعاب هذه الرخص، وخصوصا عندما يسمع المواطن أن هناك حركة لصناعة السفن في بلادنا ونفتخر بها عبر العصور، والتي بها عبر المغاربة إلى الديار الأندلسية، هذه الصناعة التي طلبنا أن تدرج في التكوين المهني وأن توخذ بعين الاعتبار، الآن نرى أنها صناعة بدأت تأخذ العشوائية بكل صراحة وهناك موانئ هي في حاجة إلى إحداث هاد الصناعة هادي، مثلا كالجرف الأصفر وكمدينة الصويرة فيها الآن 2 البواخر اللي كتصنع ماكاينش المكان فين تزيد، كذلك ميناء العرائش وميناء الحسيمة وعدة موانئ، هذا شيء حقيقة نشكركم عليه لأن هذا الترخيص كان منتظرا أن تقوموا به، إلا أن لماذا ركزت الحكومة إلا على تكسير البواخر الصغيرة والبناء بنفس الرخص؟ لماذا لم تعطي الوزارة رخص جديدة لتنمية هذا القطاع كذلك؟ وتكون أكثر من 15 طن ليكون في أعالي البحار.

سيدي الوزير،

إذا تدخلي في هذا القطاع مدقق شيئا ما في صناعة السفن، أنا لست بصانع سفن ولا عندي باخرة مثل ما قاله زميلي السي بيجديكن، لكن الغيرة على هذا القطاع ورأينا ما احتوى عليه من اليد العاملة وستصلون بحول الله إلى 100 ألف شغل يعني بكل مضمون لو أنكم استمرتم في هذا الترخيص وبإحداث موانئ جافة، وتنظيم هذا القطاع تنظيما مدققا لحماية اليد العاملة والشغيلة، بحيث أنه يجب إحداث

دفتر لكل باخرة وما فيها من عمال وكذلك الضمان الاجتماعي والتأمين وإلى آخره.

حقيقة العصرنة كلنا كنتظروها، ولكن لا نريد العصرنة العشوائية، أريد عصرنة مدققة، مراكز التفريغ وقرية الصيادين، أخيرا أحدثت كذلك في القرية لم يذكرها الأخ حي هي الصويرة القديمة، ولكن نريد التدقيق لا من ناحية المصروف ولا من ناحية الإتقان والهندسة حتى تكون في مستوى المغرب لأن إذا عملتنا شي حاجة اللي هي خارجة عن النمط المغربي، ماغاديش تعطي الأكل ديالها.

ما يقال في هذا القطاع كنشكر السي اللي عطانا فرصة لكي نتكلم في هذا الميدان هذا، بحيث أن يا للأسف باقين الآن السمك غير موجود في الأسواق المغربية، باقي غالي وباقي ماوصلش لكل البيوت، فلهذا نطلب منكم الزيادة في التنظيم ديالو حتى يصبح في متناول الجميع، وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشارالمحترم، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قداري.

المستشارالسيد محمد قداري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اختي المستشارة،

اخواني المستشارين،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نود في البداية أن نسجل أهمية هذا الحوار الذي يجمعنا بالحكومة في إطار جلسات دستورية تتيح للجميع إبداء الرأي في مواضيع تتعلق بقطاعات حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وللاختيارات الأساسية التي من شأنها تحقيق التنمية المنشودة وبذلك فنحن نطمح في نقاش قضايا محورية كثيرة تهم مختلف القطاعات كالفلاحة والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية وشؤون الشباب والرياضة والأسرة والتعليم والصحة وغيرها، ونأمل أن تكون تلك المناقشات ذات انعكاسات ايجابية على الأداء الحكومي، لأن قيمة الحوار والتشاور أن يكون منتجا للتدابير ومؤديا إلى الملموس إلى الاجراءات والقرارات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في هذا السياق، وبهذا المنظور، نعتبر أن الحديث عن برنامج الحكومة بعد وقف اتفاقية الصيد البحري، مناسبة سانحة للتعبير من جديد عن الآراء التي سبق أن أكدناها في مناسبات سابقة، لما تقدم فريقنا بأسئلة آنية في موضوع اتفاقية الصيد البحري، وأيضا لما ناقشنا الموضوع في إطار الميزانية السنوية، سواء في اللجنة المختصة أو الجلسة العامة، حيث كنا قد سجلنا ضمن قطاع الصيد البحري أصبح يطرح قبل أي وقت مضى ضرورة صياغة استراتيجية متكاملة تتلاءم والمكانة التي يجب أن يحتلها في سياسة تنموية وفي نسيجنا الاقتصادي.

فها هي آثار الجفاف تؤكد باستمرار أن الاعتماد أساسا على النشاط الفلاحي توجه ينطوي على كثير من المخاطر، ونحن نحمد الله أنه حبا بلادنا بمؤهلات بحرية وخيرات مهمة وشواطئ زاخرة، وأن هذه المعطيات كفيلة إذا ما تم توظيفها على أحسن وجه وفي دائرة اختيارات وطنية طموحة ودقيقة بأن تساهم في إقلاع اقتصادي فعلي لضمان الأمن الغذائي وجلب العملة الصعبة، وتوفير الشغل لمئات الالاف من الطاقات الشابة العاطلة، وتوفير القوت الكريم لملايين الأسر.

ولانحتاج أن نؤكد أن النجاح في اختياراتنا المتعلقة بهذا القطاع يجب أن يكون رهانا لسياسة الدولة سواء في التنظيم الداخلي أو في علاقتنا الخارجية.

لهذا ندعو دائما إلى الحرص كل الحرص على السيادة الوطنية بشأن خيراتنا الوطنية البحرية، والحزم كل الحزم في تدبيرها، وهذا ما جعلنا نسجل ضرورة تخليص القطاع من مشاكله الناتجة عن التسيب والاستنزاف الخارجي والداخلي كذلك، وضعف التأطير وتخادل الرقابة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن اتفاقية الصيد البحري مع أوربا قد انتهت إلى الزوال ونحن نحيي الموقف الحكومي الذي عبر عن صمود المغرب إزاء كل الضغوطات التي يمارسها عليه شركاؤه وفي مقدمتهم إسبانيا من أجل الاحتفاظ علي امتيازاتها وعلى أساليب الاستنزاف المتواصل لخيراتنا البحرية، ونحن نسجل أن تحرير قدراتنا السمكية يجب أن يكون مؤهلا لنا للتخلص من كل شروط مجحفة عند التفاوض، كما يشكل بالنسبة لنا فرصة لاعتماد كل أسباب تجعل الصيد البحري أداة مركزية في سياستنا الاقتصادية.

وذلك أولا بحماية الخيرات البحرية من القرصنة والتلاعب والتلوث على مدى اتساع المنطقة الاقتصادية الخاصة.

- التركيز على المحافظة على الموارد السمكية الموجودة.
- تطوير وسائل الانتاج.
- تطوير وتحديث الأساطيل ومراقبتها أثناء عملية الصيد سواء في أعالي البحار أو في السواحل المغربي.
- تطوير عملية التفريغ مع ضرورة تفريغ الثروات البحرية في الموانئ المغربية.
- تحسين وصيانة الأسواق الخاصة ببيع السمك، وتجهيزها بوسائل التبريد لتخزين المنتوج الطري والمحافظة على جودته، وعرضه للمستهلك في أحسن الظروف وبأقل كلفة.

وهنا نناشد المهنيين المغاربة، لأن كما قال الأخ، لم نلاحظ أي شيء تقدم في الحقيقة، لما توقفت العملية مع إسبانيا السمك زاد طلع، هنا المهنيين خصهم يتدخلوا لأن في الحقيقة المهنيين ديانا هما اللي كيصمدوا دابا هما اللي كيخصهم يديرو لنا الحوت في البلاد.

- الاهتمام بقضايا ومشاكل الصيادين والعاملين بالقطاع البحري.
- الاهتمام بالتغطية الاجتماعية والعاملين بالقطاع.
- تعميم وسائل المراقبة الصحية عن طريق إنشاء مستشفيات متنقلة بالبحر لتسهيل عملية الانقاذ المباشر.
- احداث وتطوير الأحواض المائية بالسواحل.
- توسيع قاعدة التصنيع للقطاع.
- تشجيع المقاولين الشباب، بالخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة على الاستثمار في القطاع البحري.
- احداث بنك متخصص في القروض المرتبطة بالاستثمار.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين،

عندما تحدثنا عن الصيد البحري، تحدثنا عن قطب رئيسي من أقطا ب التنمية وهذا يجعلنا نسائل السيد الوزير، كيف تعاملت الحكومة مع الموضوع بعد انتهاء اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي؟ هل لدى الوزارة برنامج محدد وخطة محكمة لتطوير القطاع والرفع من مستواه حتى يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ويحقق الأهداف المتوخاة منه؟ ماهي التدابير المتخذة لتفادي بيع ثرواتنا البحرية في السوق السوداء بأعالي البحار؟ ماهي الإجراءات المتخذة لتمكين المستهلك المغربي من تناول السمك بأثمان تناسب والقدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من المواطنين؟ ماهي التدابير المتخذة لتطوير وتأهيل أسطول الصيد البحري وإعادة النظر في كيفية وطريقة عمله؟ هل فكرت الوزارة في طريق تفرض على الأسطول المغربي استعمال الموانئ المغربية لتفريغ حمولته؟ إلى أي حد تمت مغربة أسطول الصيد البحري؟ هل لازالت هناك أساطيل بحرية أجنبية تصطاد بالمياه الاقليمية المغربية؟ ماهي هذه الأساطيل؟ ومتى سيتم انتهاء عملها بمياهنا الاقليمية؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشارالمحترم، عن فريق الحركة الوطنية، الكلمة للمستشار المحترم السيد صوادقة عبد الاله.

المستشارالسيد عبد الإله صوادقة :

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

من أجل المشاركة في هذا الحوار الهام حول موضوع أهم وهو موضوع الصيد البحري ما بعد عدم تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الأوربي، ارتأينا في فريق الحركة الوطنية أن نتقدم بأسئلة واضحة، نريد من السيد الوزير الاجابة عنها بوضوح.

- أولا الاتفاقية كانت تدر على الخزينة العامة أموالا هامة، كيف يتم تعويض ذلك الخصاص، كما جاء على لسان المستشار المحترم السلامي.
- ثانيا، القوانين الجاري بها العمل قبل الاتفاقية هي المعمول بها حتى الآن، فهل من مشاريع قوانين جديدة ستأتون بها للبرلمان، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الصيادين المغاربة؟
- ثالثا، المساطر الإدارية كما تعلمون جد معقدة، فماذا عن امكانية تبسيطها؟
- رابعا، رحل الأسطول الأوروبي وبقيت البواخر المستأجرة تجوب المياه الاقليمية المغربية، لماذا لم يتم التفكير في تعويضها ببواخر مغربية؟
- السؤال الخامس، وهو ماذا أعددتم من برامج أو برنامج للمحافظة على البيئة البحرية؟
- سادسا، كيف يتم تفعيل توصيات المناظرة الوطنية للصيد البحري المنعقدة مؤخرا بآسفي؟
- وأخيرا أو ما قبل الأخير وهو تعرفون السيد الوزير أنه ميناء العرائش يعيش فترة صعبة جدا، لأنها سميت سمي بميناء الموتى، فهي أصبحت مقبرة، هل وكما تعلمون أيضا أن مدينة العرائش تحظى بشواطئ مهمة وفيها امكانيات كما جاء على لسان المستشار المحترم، ممكن هناك إنشاء موانئ جافة وموانئ اخرى تكون في مستوى هذا الاقليم المناضل.

وأخيرا، كما جاء على ألسنة الاخوة المستشارين أن مازال الحوت غالي عندنا في البلاد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، عن فريق الاتحاد الاشتراكي، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد سعدون.

المستشار السيد محمد سعدون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني، اختي المستشارين،

اننا في الاتحاد الاشتراكي صفقنا للقرار التاريخي الذي اتخذته الحكومة المغربية والقاضي بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، ومساهمة من فريقنا الاشتراكي لتدعيم الجهود الحكومية الرامية إلى وضع حد لاستغلال ثرواتنا السمكية واستنزاف خيراتنا الوطنية سبق لفريقنا أن عبر عن موقفه في الجلسة العامة يوم الثلاثاء 4 يناير، حيث قلنا أنه من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن قرار الحكومة تم في غياب تصور بديل لما بعد 30 نونبر 99 أي تاريخ الانتهاء بعمل الاتفاقية، ونغتنم هذه المناسبة للتوجه إلى الحكومة في شخص السيد الوزير لمطالبته بالافصاح عن البرامج والمشاريع التي تم إعدادها للنهوض بهذا القطاع وتأهيله حتى يتسنى له كسب الرهان ومواجهة التحديات.

إن الآثار السلبية التي أصبحت بلادنا تعانيها من جراء ظاهرة الجفاف ومالها من انعكاسات على الأمن الغذائي والاجتماعي للمواطنين، تحتم علينا تعبئة كل الموارد والثروات ولاسيما الإمكانيات التي يزخر بها قطاع الصيد البحري علما أنه بإمكانه خلق فرص للشغل مهمة.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال فتح هذا المجال لمن لا علاقة له به وبالعكس أنتم مطالبون بتطهيره من الدخلاء الذين استفادوا من عدة امتيازات وتسهيلات دون أن تجني بلادنا الثمار التي كان معول عليها، وإن من شأن تنظيم وتأطير الجمعيات والهيئات المهنية العاملة في هذا الميدان أن يجعل منها الشريك الفاعل في رسم السياسة الحكومية والمساهم في تفعيل اجراءاتها وتوجهاتها لما فيها من منافع على بلادنا، كما أننا ننوه بالاهتمام بقطاع الصيد التقليدي الذي يضم فئة واسعة من الصيادين ولذلك نلح على اخراج التدابير الضرورية وخاصة في ميدان الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية، كما أنه يجب تأطير هؤلاء الصيادين التقليديين في تعاونيات من أجل تهييئهم للإنتقال للصيد الساحلي الذي يتوفر على مجموعة من الامتيازات.

كما أننا نسجل بالنسبة لقرى الصيد البحري العدد المهم المقرر في التصميم الخماسي والذي سيكون والتي ستكون خطوة مهمة، وأن اعتمادات انجازاتها ستكون موضوعية، لا كما أشار المستشار في الأغلبية السابقة المعارضة حاليا، أنها أنجزت بمبالغ مالية مرتفعة

قريتين، لذلك نطلب من الحكومة أن تقوم بتدقيق الحسابات في تكاليف القريتين التي أشار إليهما المستشار السابق، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم، السيد الرايس محمد عن فريق التجديد والتقدم الديموقراطي، تفضل.

المستشارالسيد رحال الزكراوي :

السيد الرئيس،

ماغاديش نعبرو عن رأينا فهاد الموضوع لأن عبرنا عليه في الدورة اللي فاتت وكنظن بأنه ماكاين حتى شي جديد، زيادة على ذلك فعدنا سؤال مدقق حول الصيد الساحلي وأدرجه المكتب في إطار أسئلة عادية وكنحتفظ به، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن فريق جبهة القوى الديموقراطي، الكلمة للمستشار المحترم، السيد بوراس.

المستشارالسيد العربي بوراس :

شكرا سيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير،

اختي، اخواني المستشارين،

باسم جبهة القوى الديموقراطية وبدوري أهنئ الحكومة على عدم قرار تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الدول الأجنبية، كما أسجل باعتزاز انشغال منزلنا بهذا القطاع الحيوي الهام، الا أن فيما يخص هذا القطاع الحيوي الهام كما قلت، أظن أن هناك خلط ربما لأن ولو ماكنتشي حضرت في التدخل الأول ولكن سمعت في الطريق تدخل بعض الاخوان وأظن أن هذا الخلط شيئا ما، إذا هذا القطاع مامشاش القدام ماشي الحكومة الحالية هي اللي خلاتو واقف، بل الحكومة السابقة هي اللي جمدت الاستثمار سنة 1992 بدون أن تقوم بدراسة فيما يخص هذه المسائل، أنا كنقول أن هاد المسألة ديال الاستثمار داخل قطاع الصيد البحري تحتاج واحد الدراسة، وهاد الدراسة كتبقى معلقة دائما بالثروة السمكية، وهاد الثروة السمكية هي الأساس باش يمكنا واش نزيدو ولا مانزيدوش في الاستثمار.

فلما نتحدث عن العصرنة والسيد الوزير في التدخل ديالو فيما يخص العصرنة، الحكومة السابقة قررت المساعدة للقطاع ديال الصيد الساحلي فيما يخص تجديد المراكب ماكنتشي موجودة الدورية موجودة الدورية اللي موجودة اليوم،اللي غادي يمكن نجددوا فيها المراكب لأنه إذاشفنا الدورية السابقة اللي عملت الحكومة السابقة دوريات من 1361 ما كاتعطيناش المجال باش نعاصرنو هاذ الأسطول فبقينا مجمدين في الحقيقة بقينا 5 سنوات متأخرين حتى جينا اليوم هاد الحكومة الجديدة ودارت دوريات نشرت 361 وفتحت هاذ المجال، تبقى قضية التمويل، فعلا القضية ديال التمويل تطرح مشكل وهاد التمويل فيما يخص القطاع ديال الصيد لأن لما نتكلم وعن الصيد نتكلم على الصيد التقليدي والساحلي، أما فيما يخص الصيد في أعالي البحار راه خذا حقو، خذاه وأكثر من اللازم واللي الآن كنعرفوا أن قطاع الصيد في أعالي البحار اشنو شكل من مشاكل بالنسبة للخزينة ديال الدولة، وبطبيعة الحال اسطول الصيد الساحلي والتقليدي، السيد الرئيس، ماعمرو احتاج لشي تمويل احنا ماعمرنا غادي نجيو نسعاو هنا للحكومة، حنا كونا راسنا بيدنا في إطار الصيد الساحلي والتقليدي، عمرو ماكانت عندنا إعانة من عند الدولة، فاليوم في الحقيقة هاديك الإعانة لجات من عند الدولة، قلنا حنا لديك الحكومة السابقة أن هاد النوع ديال المساعدة التي سنقدم، راه ماشي هو اللازم، لأن المغرب كيتكون من 3500 كلم، كتكون من شمال جنوب ووسط، وكنعرفو الإمكانيات ديال الجنوب والامكانيات ديال الوسط والامكانيات ديال الشمال، غكنا طلبنا آنذاك أن تكون مخصصة حصة لكل ميناء حسب البواخر اللي عندو والطاقة ديالها، ففي ذيك الوقت ماتسمعش هاد الكلام واليوم كيمكن لنا نقولو على أن الاستفادة اللي استفادوا البواخر من ديك العصرنة هي بواخر الجنوب فقط أكادير وآسفي فقط، 2 ديال المراكب من الشمال و2 من الوسط فقط وأكثر من 70 ولا80 باخرة من الجنوب كل هذا نتوقعه لأن في الشمال البنيات التحتية مازال ماكايناش آعباد الله.

هاد الشي لي كنا كنفتقرو كنقولو مازال كنفتقروه وهذا هو الحل باش يمكن لنا نزيدو بهاذ القطاع للقدام وهو البنية التحتية كيخصنا نحاولو وهذا ماشي مسؤولية ديال وزارة الصيد البحري بوحدها، بل

الحكومة كاملة، وزارة التجهيز، وزارة المالية، الجماعات المحلية من جميع المؤسسات والوزارات ولهذا كلشي كيبق متعلق تطوير هاد القطاع كيبقى متعلق دائما بالبنية التحتية.

أما فيما يخص التمويل، فعندنا واحد العدد ديال المسائل لأن التمويل بغينا يستفيد منو الجميع، لماذا لا بفوائد لغادي تكون فهمتيني Préférentiels بالنسبة لهاذ القطاع؟ كما اخذاوها الإخوان ديانا في أعالي البحار في سنة 73. اليوم فعلا القضية ديال التمويل كتطرح مشكل لأن كما قال السيد الوزير والأرقام هاهي كتدل على أن هناك 100٪ ديال التزايد بالنسبة لـ 97.

فيما يخص طلب تجديد الأسطول أي المهنيين على استعداد باش يجددوا الأسطول ديالهم. فعلا، وباش يساهموا في ديك التنمية ديال القطاع وفي خلق فرص ديال الشغل، ولكن كما قلت كيبقى القضية ديال البنية التحتية هي قضية أساسية.

أما فيما يخص المسائل الأخرى كالعنصر البشري مثلا، أظن على أنه العنصر البشري وهو الأساس هو الرئيسي في هذا القطاع وفعلا كيخصو نعطيوه العناية ديالو الخاصة، فوقعت واحد العدد، هادي الحكومة السابقة هي اللي دارتها. الضمان البحري كذلك كنا كنقولو لهم ماشي بهاد الشكل كيخصو يدار، الضمان البحري كيخصو يدار بحوار مع جميع شرائح ديال المجتمع، ماشي مع فئة ولا أخرى مع جميع شرائح ديال المجتمع ونوضعو لو الإطار ديالو والمعايير ديالو الحقيقة باش يمكنا نساهمو مع هذاك البحار اللي كما كتعرفو دائما متعرض للخطر واللي حاليا العديد منهم ماكيستفيد حتى من ذيك صندوق الضمان الاجتماعي، بحرا غادي يستافد من الضمان المحلي فوقع التكريس ديالو وأنتم تعرفون وقع التكريس ديالو.

اليوم فعلا نبحث على وسيلة أخرى ولكن هاذ النوع أن كل الشرائح ديال المجتمع تكون مشاركة ومتفقة على ذيك الخطة اللي غادي يمكن يمشي بها، وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، عن الفريق الكونفدرالي، الكلمة للمستشار المحترم السيد الفلاحي.

المستشارالسيد محمد الفلاحي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

قبل كل شيء أريد باسم الفريق الكونفدرالي أن أقدم تعازينا الحارة إلى الشابين الذين غرقا في البحر يوم الأحد الفارط، وهذا اللي تيجعل أن الفريق ديالنا يهتم بهاذ القطاع ويحمي هاذ الحفاة تاوع البحر.

نعتبر في الكنفدرالية الديموقراطية للشغل أن القرار الحكومي بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، التي انتهى العمل بها في 15 نونبر 99 قرارا حكوميا جريئا لا يمكن إلا أن نثمنه، إذ ورغم ما تعرض له المغرب من مضايقات استهدفت بالخصوص حمله على التراجع عن قراره لفائدة اللوبيات الخارجية التي تستنزف خيرات بلادنا السمكية بدون رادع، وضدا على كل الضوابط الدولية، ورغم كون هذه الضغوطات تجاوزت أسلوب الضغط المعتمد من قبل على الفيزا الموجهة ضد البشر إلى أسلوب الضغط بالفيزا على الصادرات والخضروات مثل ما حصل للطماطم المغربية، ثم اللجوء بعد ذلك مباشرة إلى توظيف العنصرية وتوجيهها ضد مهاجرينا رجالا وشبابا وأطفالا ونساء، قلت ورغم هذه الضغوطات، بقي لحد الساعة موقف المغرب صامدا، وإذا كان سياق هذه الضغوطات يحمل الجميع دولة ومؤسسات، حكومة وفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، على ضرورة طرح السؤال : أية شراكة مع الاتحاد الأوربي وضمن أية أبعاد؟ وفي إطار أية هندسة جيوسياسية جديدة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إذا كان لهذا القرار ايجابيته في اتخاذه فإن الحكومة مطالبة اليوم أكثر من ذي قبل، من منظور تقديرنا الكنفدرالي بأن تحكم التعامل مع هذا الملف باعتباره ضرورة تنموية ملحة بالنسبة للمغرب والمغاربة، عوض التعامل معهم بمنطق الحكومة المكرهة والمضغوط عليها من طرف اللوبيات الخارجية أو الداخلية التي تضع مصالحها فوق كل اعتبار، ولو أدى الأمر إلى العصف بالمصالح العليا للوطن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لماذا نعتبر التوجه للملف الصيد البحري ضرورة تنموية بالنسبة للمغرب والمغاربة؟ نعتبره كذلك لأن المغرب يتوفر على مساحة بحرية شاسعة، وعلى ساحل شاطئي طويل جدا وعلى واجهتين بحريتين ونظرا أيضا لحجم الامكانيات والثروات السمكية التي نتوفر عليها، تعلق الأمر بالأنواع والجودة أو بقدرات القطاع على توفير فرص الشغل وامتصاص البطالة، وبالإضافة لهذا وذاك فإن البحر بالنسبة للمغرب هو مصدر من المصادر الهامة التي بإمكانها أن تساهم في تدعيم الأمن الغذائي للمواطنين وبالتالي المساهمة في تدعيم وصيانة استقلال القرار الوطني، إلا أن هذه الامكانيات تعترضها الكثير من التحديات التي يجب على الحكومة أن تواجهها بحزم وببرنامج يستهدف النهوض الفعلي بقطاع الصيد البحري في إطار استراتيجية تنموية واضحة المعالم والأحكام، والإحكام الجيد للتعامل والتدبير العقلاني لهذا الملف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن الحكومة مطالبة وبإلحاح شديد أن تقف بحزم في وجه كل المتلاعبين بالمصالح الحيوية للوطن في هذا المجال، من مضاربين وسماسرة وانتهازيين الذين لا هم وطني لهم سوى المزيد من الثراء اللامشروع، وذلك بالمتاجرة في الأسواق السمكية السوداء، هربا من حقوق الدولة عليهم، وبالاستغلال الوحشي للرأسمال البشري الموظف في خدمة مقاولتهم دون إمداد هذا الرأسمال البشري بأبسط حقوقه في إطار فوضى عامة وشاملة بدون حسيب أو رقيب.

وبموازاة الابتزاز الموجه للحكومة قصد الحصول على المزيد من الاعانات والاكراميات، فعلى سبيل المثال، تحضرنا في هذا السياق مسألة الرخص الخاصة بالصيد، التي تفرض وبالضرورة تحمل المستفيدين منها مسألة الصيانة الدورية لمراكبهم، إلا أن ما يحصل هو العكس، فعوض التزام الكثير من المضاربين في قطاع الصيد بمسؤولية تجديد المراكب وحمايتها، وإعادة صيانتها باستمرار يتصايحون ببكائيتهم للحكومة قصد استمالتها لحملها على دعمهم ماليا.

إن من هم في حاجة إلى الرخص هم الذين أفنوا شبابهم في خدمة قطاع الصيد من عاملات وعمال، وهم في حالة تسريح من العمل، ويتوفرون على خبرات عملية وميدانية وهم الآن لا يجدون حتى لقمة العيش لهم ولأسرهم. مع التأكيد على أن الحق في استعمال الرخص الخاصة بالصيد يجب أن يتم في إطار دفتر التحملات، يحدد الالتزامات بدقة تعلق الأمر بحقوق الدولة على المستفيد، أو بحقوق الشغيلة التي يجب أن تصان بكل صرامة.

إن هؤلاء المضاربين الذين جعلوا من المضاربة ملتهم بقيم جليلة، لاهي من قيمنا الوطنية ولاهي من صنف خصال شعبنا، ولا يقفون عند حد البكاء لأجل الابتزاز والنهب، بل يواجهون بدون حياء وطني كل الإجراءات التي تهدف إلى عصرنة القطاع وتحديثه وتنظيمه لتأهيله كي يمارس دوره المنوط به في أحسن الظروف وضمن مناخ عادي ومتكافئ، وذلك لتستمر قاعدة الفوضى والسوق السوداء والتسيب هي الأساس كمسرب لخدمة مصالحهم ومصالح أسيادهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

من دون الدخول في جدل عقيم مع بعضهم نسوق للجميع مطالبنا في مجال هذا القطاع الهام من منظور يجعل المصلحة الوطنية هي الأولوية - أولوية الأولويات -.

- **أولا،** قطاع الصيد يتطلب برنامج في إطار خطة تنموية شاملة، تستهدف ضمان الأمن الغذائي للشعب المغربي، وتأمين الشغل، وخلق المزيد من المناصب لامتصاص البطالة وخاصة بطالة الشباب المعطل الذي تفوق قيمته قيمة الثروة السمكية ومشتقاتها.
- **ثانيا،** حماية مياهنا الاقليمية من التلوث البيئي في إطار حدودنا البحرية، خاصة تلك النفايات التي تقذفها البواخر الأجنبية في غياب قانون يحمي هذه المياه من القدرات التي تقذفها مختلف المصانع الوطنية مثلا كالمركب الكيميائي بآسفي.

- **ثالثا**، صيانة الموانئ والأرصفة الخاصة بالصيد حتى تكون البنية الاستقبالية في المستوى لاحتضان المنتوج السمكي وتسويقه.
- **رابعا**، تدعيم البحث العلمي الذي يتمحور حول البحث والتنمية من أجل المحافظة على الوسط البحري مع الاهتمام بالتكنولوجيا وتنويع أساليب تنويع وتحويل المنتوج البحري.
- **خامسا**، محاصرة ظاهرة الفقر والأمية في قطاع الصيد البحري.
- **سادسا**، تأمين رجال البحر وتحسين أحوالهم الاجتماعية والمادية وظروف عملهم وذلك بسن سياسة ترمي إلى التغطية الاجتماعية والصحية لهؤلاء.
- **سابعا**، تخليق المعاملات وإنشاء نظام جديد لتدبير المسالك السمكية، يعتمد على شفافية الأسواق ومحاربة المسالك غير المنظمة.
- **ثامنا**، خلق المزيد من قرى الصيد لفائدة الصيد الساحلي التقليدي وذلك لتأمين العيش لعديد من الأسر التي تعيش على عائدات البحر.
- **تاسعا**، وأخيرا، خلق الأحياء المائية لتربية السمك، مما سيعزز الحفاظ على الثروة السمكية، ويساهم في إمداد الأسواق الداخلية والخارجية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا ، آخر متدخل، الكلمة للمستشار المحترم الحاج الطاهري عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشارالسيد الحاج الطاهري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

اخواني المستشارين المحترمين،

لاشك أنكم تعرفون أن الاتفاقيات التي كانت جارية مع الاتحاد الأوروبي في ميدان الصيد البحري قد انتهى بها العمل يوم 30 نونبر 1999، الشيء الذي كان ينتظره الفاعلون في هذا القطاع بفارغ الصبر حتى تتاح لهم الفرصة للقيام باستغلال الثروات البحرية استغلالا ناجعا وضامنا لصيرورتها، ليتمكنوا من النهوض بهذا القطاع والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

هل سيبقى المغرب بعد 50 سنة من الاستقلال خاضعا لرغبات الأجانب في تسيير شؤونه البحرية التي ترتكز في مقولات لم يعد يتعامل بها على المستوى العالمي؟ بواخر تحمل الراية الأجنبية بطواقم أجنبية تصطاد بالمنطقة الاقتصادية الخالصة للمغرب، وتفرغ حمولتها بموانئ أجنبية.

والكل يعلم النضج الذي بلغه رجالنا وقطاعنا، يضرب به المثل في جميع أنحاء العالم، وتبقى الارادة السياسية أكبر عنصر لرفع هذا الحجر، ومن جهة أخرى يتساءل القطاعيون، أين وصلت عملية العصرنة؟ التي تكون العمود الفقري لتهييئ أسطولنا ورفع التحدي في استغلال خيراتنا على الوجه الأكمل وكسب الرهانات أمام التغييرات التي أتت بها العولمة والتي يعرفها العالم المعاصر في المجالات الاقتصادية والتجارية. وقد كان من المتوقع أن تعرف عملية العصرنة وثيرة إيجابية إلا أننا فوجئنا بالبطء الذي عرفته في عهد حكومة التغيير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اسلادة المستشارين،

إن الاستغلال المفرط لمعظم المخزونات السمكية التي بلغت حدها الأقصى على مستوى انتاجيتها نظرا لتزايد الطلب على الأسماك ومنتوجات الصيد، يتطلب ارساء قواعد جديدة لسياسة مسؤولة وفعالة لاستغلال منطقي ومعقلن لثرواتنا السمكية لأنها كما قال جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه تعد أي الثروات السمكية مصدرا للعيش والغذاء، وكذا مصدر قوة محركة.

كما نود ألا تفوتنا الفرصة إلى وجوب العناية بالموارد البشرية من خلال تكوينها والاعتناء بها من خلال الترقية المهنية، وتعميم الترقية الاجتماعية، حتى يتسنى لهذا لها النهوض بهذا القطاع والدفع بعجلته إلى الأمام. ألم يكن واضحا في الاتفاق المبرم منذ 5 سنوات أن الاتفاق المغربي الأوروبي في ميدان الصيد يعد آخر اتفاق مع أوروبا، وما قامت به حكومتنا في هذا المضمار لتأهيل وحداتنا البحرية لتحل محل الوحدات الأجنبية، وبالموازارة مع هذا يأتي الوقت لجعل حد لكل

الاتفاقيات التي تنهك مجهودات الفاعلين بهذا القطاع، ألم يهتد المسؤولون لجعل حد لما يسمى بالاستئجار؟

ولا يفوتنا أن نثير انتباهكم إلى أن الأجانب يقومون بمحاولات بل وبضغوطات لتحويل هذه الاتفاقيات إلى شركات مزدوجة ستستعملونها كوسيلة جديدة لاستغلال مواردنا بكفية قانونية هدفهم الوحيد الهيمنة ونهب ثرواتنا الوطنية.

وأخيرا نتساءل عن الاستراتيجية التي تنهجها الحكومة في اتجاه التسيير المعقلن لهذا القطاع الحيوي، وشكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالصيد البحري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين على الملاحظات ديالهم والانتقادات ديالهم، على كل حال كل انتقاد بنفسو ولو مايكونش مائة في المائة، انتقاد صحيح كيدفع المسؤولين باش يفكرو فيهم ويحاولوا يراجعو أنفسهم ويشوفو واش كاين شي أشياء اللي خصها تراجع.

أنا بغيت أولا نسجل ظاهرة جديدة بالنسبة لتاريخ بلادنا، في مدة بعض الشهور مجلس المستشارين الموقر كيطلب نقاش معمق حول قطاع الصيد البحري، أظن هذا كيدل بأن هناك وعي الآن، كنقول ماكانش من قبل لأن من قبل هاذ الشي ماكانش كاين الآن وعي بأهمية قطاع الصيد البحري حاضرا ومستقبلا بالنسبة للبلاد، أظن هذا إنجاز ديال الحكومة الجديدة، أن الشعب المغربي يشعر بأهمية هاذ الخيرات ديالو الأساسية حاضرا ومستقبلا.

الملاحظة الثانية الناس كيتكلمو على العصرنة وباغيين يديرو الحصيلة ديال العصرنة من 30 نونبر إلى أبريل، وكون بغينا كاع نغيرو البواخر ديالنا كلها، وعندنا الإمكانيات باش نغيرو البواخر ديالنا، اشحال يتطلب من سنة تغيير هاذ البواخر؟ أعني بالتالي، أتفهم السادة المستشارين، وراء السادة المستشارين المواطنين، أنهم يتساءلوا واش كاين شي نتيجة من بعد خروج الأساطيل الأجنبية، لكن أظن الإنسان الذي لا يتوفر على إلمام بكل المعطيات هو اللي يمكن لو يتصور أنه من بعد اربع شهور أو من بعد خمس شهور يمكن تظهر النتائج ديال قرار في حجم ديال قرار عدم تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الاوربي، بعض الإخوان كينتظروا باش الأسواق ديالنا تعمر بالسمك، راه واخ خرج الأسطول الأوربي باقي عندنا نفس البواخر هي اللي تصطاد في المياه الاقليمية ديالنا، نفس البواخر مع كون الاسبان كونهم مابقاوش يصطادوا في المياه الاقليمية ديالنا، يستوردوا أكثر ماكانوا يستوردوا من قبل من السمك من المغرب، أنا سبق لي كان في التلفزة المغربية كان وقع السؤال : واش غادي يوقع انخفاض في الأثمنة وكنت حذرت ذاك الساعة قلت بأنه في البداية ماغادي يكونش انخفاض غادي يكون ارتفاع ديال الأثمنة لأنه غادي نبقاو بنفس الحجم والقدرة ديال الاصطياد مع طلب خارجي أكبر ماكان من قبل، زائد، وهاذ الشيء حقيقة ما يمكن لنا إلا أن نفتخر به، ونكونوا مسرورين أن الطلب الداخلي والاستهلاك الداخلي يرتفع بوتيرة جد سريعة في البلاد، وهذا يعني، احنا ماكانبيعو مانشريو في الوزارة، السوق كاين الطلب وكاين العرض، نهار فاش كاتكون الأمواج عالية، كايكون البحر مضطرب، البواخر ما تخرج شاي وبالتالي الحوت ماكاين شاي في السوق، الثمن ديالو يطلع في السوق كما أنه لما كتطيح الشتاء بزاف، مع الاسف مابقاش كتطيح الآن بكثرة كيما كانت كتطيح من قبل، كاتبقى أسبوع، عشر أيام تاع الشتاء، ماطيشة والبطاطا الناس ماكايمكن لهمش يزولوها، ماكايمكن لهمش يستغلوها كاتطلع في السوق في انتظار ما تخرج الشمس الناس يمكن لهم يمشيو يجنيو مطيشة ويجنيو البطاطا، هذا يعني أن كاين الطلب والعرض بالنسبة لهاذ المواد هاذي، راه الأثمنة مرة تطلع ومرة تنخفض، لهذا قلت من الصعب تقييم النتائج ديال إلغاء الاتفاقية وعدم إبرام اتفاقية جديدة ماشي فقط مع الاتحاد الأوربي، مع الاتحاد الأوربي والبلدان الأخرى اللي كانت معها اتفاقيات، مايمكن شي الانسان يستخرج الخلاصة

ديالها في مدة 4 شهور أو 5 شهور، لكن يظهر لي السادة المستشارين كيتذكروا الجلسة اللي كان فيها سؤال محوري، وكان نفس السؤال مطروح: ماهي الاستراتيجية ديال الحكومة؟ وكايتذكرو السادة المستشارين أنني كنت خلال تلك الجلسة أعطيت رؤوس الاقلام الأساسية ديال الاستراتيجية ديال الدولة، يمكن لي نقول لكم الآن أن ماشي نعطيو رؤوس الأقلام بل دخلنا في التطبيق العملي والتنفيذ ديال الاستراتيجية، الاستراتيجية أولا كاين متابعة الثروة السمكية في الميدان ديال البحث من أجل الالمام، لأن البحث هو الشيء الأساسي فيما يخص السياسة في هاذ الميدان ديال الثروة السمكية، فيما يخص البحث من اللقاء الأخير إلى حد الآن مشينا في الاتجاه ديال الجهوية ديال المؤسسة ديال البحث، ديال المعهد الوطني للبحث، مشينا الآن في الجهوية يعني التخصص ماشي فقط في الكلام، بدينا الآن كاين التخصص ديال المعهد حسب الجهات المتواجد فيها.

كنا كذلك، كنت من الأشياء اللي طرحتها منذ أن جئت قلت بأنه مايمكنشي المغرب يبقى معتمد فيما يخص تتبع الثروة الأساسية ديالو السردين بالاساطيل الاجنبية، عن طريق بواخر أجنبية ديال البحث، وقلنا بأنه ماشي مقبول وخص المغرب يتوفر على وسائل تتبع أول ثروة ديالو وهي الثروة ديال السردين، الآن أمضينا اتفاقية مع اليابان في فاتح مارس المقبل، المغرب غادي يتوفر على الباخرة ديالو، 12 مليار ديال السنتيم، من الناحية ديال التجهيزات من أحسن التجهيزات الموجودة الان على الصعيد العالمي لانه مدخلين فيها كل الأدوات والآليات الجديدة.

هذا يعني بأن المغرب غادي يمكن لو ماشي حسب 4 ديال les campagnes اللي كانت، جوج مع الروسيين، وجوج مع النرويجيين باش كنتبعوا الوضعية ديال المخزون نتاعنا، بل غادي يمكن لنا الآن باستمرار نتبعوا التقييم ديال المخزون ديالنا، بل يمكن لنا كذلك نساعدو بعض البلدان المجاورة للمغرب، وغادي نرجع من بعد للعلاقة ديالنا مع البلدان.

هناك كذلك الشيء اللي ماكان شي موجود، الآن كانتناقشوا القانون الأساسي ديال المعهد ديال البحث، ماكانشي قانون أساسي ديال المعهد ديال البحث، الناس الباحثين اللي موجودين في المعهد ماكانش عندهم قانون اللي كيجعلهم مؤتمنين بالنسبة للمستقبل ديالهم، ماكاينش كذلك القانون الإطار ديال المعهد، بحيث أنه فيما يخص البحث هناك استراتيجية، ماشي استراتيجية كاين تطبيق ديال الاستراتيجية.

فيما يخص العصرنة هناك استراتيجية، ماكاينش فقط تعويض البواخر، استراتيجية ديال العصرنة تمشي من البواخر إلى جودة المنتوج الذي يسلم للمعامل، إلى عصرنة المعامل، الآن كاين نقاش مع بعض المهنيين، ما قلناش كلشي، ذلك أن في الاجتماع الأخير ديال آسفي القضية ماطرحتش في التوصيات، كاين نقاش فيما يخص واش نحتفظو ولا ما نحتفظوش بالإعانة، أنا رأيي، قلتها منذ البداية، قلت عدد من الأشياء، الأشياء اللي قلتها التزمت بها، هاذ القضية منذ البداية، قلت ماشي هو هذا المشكل ديال العصرنة، والأرقام اللي عطيت لكم تظهر أنه في الوقت فاش كانت ذاك الإعانة من ذاك الوقت إلى الآن ماكاينش الإعانة، 3 المرات ديال الطلبات ديال العصرنة اللي توصلنا بها، هذا يعني بأنه العائق ماشي هو العائق ديال الإعانة ديال 20٪، العائق كان أساسا هو الدورية اللي كانت تنظم العصرنة، وهذاك العائق الأساسي، واللي منذ البداية كذلك قلت للمهنيين بأنهم عندهم الحق فيه، جلسنا جميع، واتفقنا على دورية، وهذيك الدورية هي اللي جعلتنا على أنه نظهر بأنه ماشي مشكل ديال عطيو ولامتعطيو شاي، المشكل الأساسي هو أن الناس يعصرنوا باش يمكن لهم يشتغلوا، في ظروف حسنة، ولكن كما قلت من قبل، لما كنقولوا ماكاينش الإعانة، ماخص شي، لا رجعة من بعد، راه ماعندناش الإمكانيات باش نعاونوا كلشي، راه ماكيناش، راه كون كان عندنا الامكانية، عندنا البترول راه غاد نشوفو، حتى كن كان البترول خصنا نستعملوه في حوايج أخرى اللي هي منتجة بالنسبة للجميع، الانسان في كل مرحلة خصو يعرف ماهي الشيء اللي يمكن يقدم إلى الأمام، الشي اللي كان يمكن يقدم إلى الأمام هي الدورية، في هذيك الوقت ماكانش هذيك الدورية ديال العصرنة ديال البواخر، كان كذلك صناديق اللي كايدار فيهم الحوت، والآن نحن نهيء برنامج، في البداية غادي نعاونو باش نعودو الناس على استعمال الصناديق باش يكون الحوت يكون السمك كما يوصل من البحر إلى الموانئ في ظروف جيدة، ويمكن للمستهلك يستهلكو في ظروف جيدة، وإلى كان الجودة، المتابعة ديال الجودة ديال المصانع، كذلك في هذا الميدان المغرب الحمد لله توصل إلى نتائج اللي هي نتائج

إيجابية، حيث أنه احنا متيقنين بأنه في الخمس سنوات المقبلة إن شاء الله واحد الجزء مهم من الاسطول ديالنا غادي توقع العصرنة ديالو، نحن نبحث أساليب أخرى، وسائل أخرى، ذاك الفلوس اللي كانت تعطى، تتفرق 20، 30 مليون 40 مليون، 50 مليون ديال الشيكات، هنوك لفلوس غادي نحاولو نستعملوها باش تساعد العصرنة ديال القطاع كلو، نحن الآن بصدد التفكير في le cautionnement mutuel ذاك لفلوس نديروها pour le cautionnement mutuel باش يمكن يستفيد منها القطاع بأتمه.

فيما يخص العصرنة كذلك مرتبطة بتكوين الناس اللي غادي يشتغلوا في القطاع، ويظهر لي في هذا الميدان الحكومة قايمة بمجهود، 4 ديال المعاهد جديدة، غاد تفتح خلال الدخول المقبل، ماشي فقط 4 ديال المعاهد جديدة، بل كنحاولو نجعلو المعاهد لان، يمكن نقولو بكل صراحة احنا ماراضيينش على التكلفة ديال التكوين اللي كاين الآن في المعاهد لأن المعاهد طلبت فلوس كثيرة، ولكن عدد الناس اللي كيدخلوا ليها عدد قليل وبالتالي كنحاولو كيفاش نفكرو الآن، ونبحثو على الوسائل باش ذاك المعاهد تكون أكثر ماكاتكون الآن من الناس، ولكن هنا يتطلب كذاك المهنيين يتعاونوا معنا، إذا كانت المعاهد بصفة مباشرة الطلبة اللي كايدخلو عندها أو التلاميذ اللي كيدخلو عندها، ولكن كذلك كاين التكوين المستمر ديال الناس اللي كيشغلوا في القطاع والذي يتطلب تفاهم ودعم من طرف المهنيين اللي الناس اللي خصهم يتكونوا خصهم يأخذوا هاذ التكوين.

إذن كاين كذلك فيما يخص التكوين، الآن احنا في شتنبر المقبل المعهد ديال أكادير غادي يصبح معهد ديال التكوين العالي في الميدان ديال الصيد البحري، الميادين اللي ماكانتش كاتدرس إلى حد الآن: l'économie halieutique ماكاينا- la gestion des En-treprises dans ce domaine، وكذلك الولوج والخروج من بعد 6 سنين ديال الدراسة باش نكونو الأطر العليا اللي حاجتنا بها، احنا الآن محتاجين لها، محتاجين لها للبلاد، ومحتاجين لها نظرا للطلبات المتعددة، الآن عدد من البلدان الصديقة كتطلب منا أطر، كتطلب منا إعانة، ماقادرينش باش نلبيو كل تلك الطلبات.

الجانب الاجتماعي زيادة على ماقلت، أنا كنقول وكانزيد نؤكد على السادة المستشارين الممثلين ديال المنظمات النقابية، هدي بعض الشهور رسلنا لهم المشروع ديال التغطية الصحية، باستثناء نقابة واحدة باقي إلى حد الآن مع الأسف ماتوصلناش بالاجوبة من المركزيات النقابية الأخرى، يمكن لي نقول لكم أنه الآن اللي موقفنا هو أنه مابغيناش ندخلو في عملية اللي عندها هاذ الأهمية اللي غادي تهم مئات الآلاف ديال المواطنين ديالنا من الناحية ديال التغطية الصحية بدون مايكون توافق مع المركزيات النقابية لأن الاتفاق مع المركزيات النقابية شيء أساسي باش نبنيو شي حاجة منذ البداية على الصح.

هناك كذلك في الميدان الاجتماعي المجهود اللي كنقومو به فيما يخص الإنقاذ لاننا نهتم بالعنصر البشري بالأرواح ديال المواطنين، القضية ساهلة، تظهر ساهلة، لكن عمرها ماكانت من قبل، الآن يوميا البحارة قبل ما يخرجو كايسمعوا في الراديو الحالة ديال الطقس فيما يخص البحر، الآن في التلفزة بدينا تظهر في التلفزة الحالة ديال الطقس، التطور ديال الأمواج في البحر بحيث أن الآن البحارة قبل ما يخرجو كيعرفوا ماهي الأوضاع، طبعا الله يحسن العون، واحد العدد ديال المواطنين ديالنا نظرا للظروف ديال العيش رغم أنهم كيعرفوا البحر ماشي مناسب للخروج كيخرجوا ولكن كنعلموهم يوميا مرتين عن طريق وسيلة الإعلام.

في الميدان الاجتماعي كذلك الآن كاين برنامج ديال انه في كل البواخر في كل الموانئ الأساسية غادي تكون مصحة خاصة بالبحارة، هذا برنامج ماشي غير كلام، هذا برنامج يطبق الآن في إطار ديال اتفاقية ما بين وزارة الصيد البحري، ووزارة الصحة بحيث أن العنصر الاجتماعي، العنصر البشري من الأشياء الأساسية التي تعتمدها الوزارة.

فيما يخص التسويق، مع الأسف أحد السادة المستشارين قال بأنه السمك تباع بـ 45٪ ولا شك يشير إلى قضية الرخويات 45٪ في السوق، احنا كنا في المعارضة من قبل وكان بزاف ما يتعارض حتى فيما يخص المعارضة الحالية بزاف ما يتقال على العمل ديال الحكومة لكن كذلك الاعتراف، خصوصا لما المهني يتكلم، الاعتراف لما تكون المواقف اللي أدت إلى النتائج التي يعرفها الجميع.

فيما يخص الرخويات، في بداية السنة الحالية حتى واحد ماكان عاطي الثمن في السوق، كانوا المهنيين ديالنا كيعمرو البواخر ديالهم وغاديين لـ Japon، يقلبوا على أسواق أخرى راه ماكاينش أسواق

أخرى، كاين أساسا اليابان فيما يخص الرخويات، ماكاين شي أسواق أخرى، احنا كنقلبو، احنا كنديرو الآن دراسة، كانوا كيديرو الرخويات في البواخر وما عارفين الثمن باش غاديين يبيعوا، البواخر وصلت الموانئ ديال اليابان وماكاين شي اللي عاطي سنتيم كانوا كيتكلموا على 1200 دولار، 1300 دولار، الآز في بداية الحملة الجديدة 3000 دولار، يمكن لي نقول لكم بأنه القرار ديال الوزارة، كن ماكانش القرار ديال الوزارة، ورغم تضارب الآراء داخل المهنة، وغادي نرجع للقضية ديال المهنة، ورغم تضارب الآراء داخل المهنة الوزارة تحملت المسؤولية ديالها، ربحنا أولا المهنيين لأنه الدولة ماكاتبيعش، المهنيين ربحو أكثر من 30 مليون ديال الدولار بذاك القرار، أكثر من 30 مليار ديال السنتيم اللي ربحوا المهنيين، طبعا الدولة ربحتهم كذلك كعملة صعبة دخلت، نتمناو بأن ذاك 30 مليار اللي ربحناهم كلها دخلت للبلاد وما بقاش واحد الطرف منها خارج البلاد، قلت الميدان ديال التسويق الخارجي الأمور ماشي سهلة، ماكنتحكموش في السوق بوحدنا والدولة ماكاتبيعش، كنحاولو ننظمو ونجعلو المغاربة ما يتضاربوش بيناتهم في الأسواق الخارجية، وماشي سهل، وماكنعرفوش غير في هذا الميدان، في هذا الميدان مع الاسف وميادين أخرى كاين منافسة ما بين المغاربة في الأسواق الخارجية، لكن أول مرة وأول قطاع كاين فيه الآن مع وزارة التجارة والصناعة كاين le la-bel Maroc هو القطاع ديال الصيد البحري، الآن عندنا بعض المنتوجات كيظهر 8 كمنتوجات اللي مقبولين وكايلبيوا les criterès الشروط ديال label المغرب باش يمكن حقيقة لما نسوقو المنتوج ديالنا في الخارج يكونوا المنتجين ديالنا عندهم الشروط والظروف المواتية للبيع ديالهم، label غاديين باش نحاولو نوحدو، نجعلو المنتوج ديالنا لما يخرج إلى الخارج يكون ديال قدور ولا ديال علي ولا ديال محمد يكون عندو label Maroc باش يمكن لنا نحتفظوا بالأسواق ديالنا ونغزيو أسواق جديدة، كاندافعو على النوعية ديال l'appelation ديال السردين ديالنا كاين مزاحمة ديال أنواع أخرى من السردين أخرى خدامين، الآن مع الاتحاد الأوربي من أجل الوصول إلى ذلك، تضاربنا فيما يخص التسويق باش نرفعو من الكوطا ديالنا ديال الطون، اسمحوا لي لما الحكومة الجديدة جات راه حتى واحد ما ممتبع هذا الميدان، حتى واحد ما متبع هذا الملف لدرجة أننا وصلنا واخد الوقت لـ 870 طن لأنه ماكناش كنصرحو بالإنتاج ديالنا الحقيقي، والمبيعات ديالنا الحقيقية، وهاذ الشيء أدى إلى التوزيع اللي كاين على الصعيد الدولي فيما يخص الكوطا كنا 870 وتضاربنا، وقلت تضاربنا، واستطعنا باش نوصول إلى 2400 طن يعني نضربوها في 3 مرات، الحق ديال المغرب واستطعنا باش نكونوا حول المغرب ومع المغرب مجموعة الآن على الصعيد الدولي لإعادة النظر في الطريقة ديال التوزيع ديال الكوطا ديال الطون.

على الصعيد الداخلي، فيما يخص التسويق الداخلي، كاين طبعا لا أنفي بأنه ماكاينش مشاكل، كاينة مشاكل، كاين مشكل إعادة هيكلة L'ONP المكتب الوطني للصيد، كاين الضرورة ديال الاعادة ديالو باش يواكب الدينامية الجديدة والتوجه الجديد ديال الحكومة، لكن رغم ذلك بدينا الآن في اتفاقيات مع جماعات، بدينا نقاش مع جماعات داخل البلاد، الاتفاقية ديال مراكش، والتأخر اللي كاين في الإنجاز ماشي منا، من البلدية لأنها غيرت المكان اللي كان مقرر باش يكون فيه السوق واللي دشناه، وقرروا باش يغيروه لأسباب كتهم البلدية ديال مراكش، لكن كذلك الآن احنا في نقاش مع فاس ومع وجدة من أجل بناء أسواق les halles أسواق كبيرة باش يمكن لنا وتدريجيا نعمو هاذ التجربة وماشي كنقولو، الآن بدينا هاذ العملية هذي باش نعمموها على باقي المناطق ديال البلاد، ولكن ماوقفناش في هاذ الحد، الآن داخلين في عملية ديال عصرنة وسائل ديال التوزيع الصغيرة باش مايبقاوش الكرارس، مايبقاوش البشكليطات، يظهر لي بلاشك السادة المستشارين متتبعين لهاذ العملية اللي انطلقت بتعاون مع البنك الشعبي اللي قلت من قبل، قبل باش يمول بمستوى 90٪ و7٪ ديال الفائدة وفقط ماكاين شي الضمانة، الضمانة الوحيدة هي الضمانة اللي كتعطيها وزارة الصيد البحري، بحيث أنه كاين استراتيجية كذلك في ميدان ديال التسويق اللي كتهدف إلى توسيع توزيع السمك بالنسبة للمواطنين باش كل المواطنين، باش كل المواطنين يمكن يكون عندهم الحق في ذلك وكذلك محاولة محاربة السوق السوداء، لأن يمكن لنا نقولو بأنه مع الأسف إلى حد الآن باقي لم نتغلب على هاذه الطامة، راه ماكان شي عندنا الأسس القانونية، وباقي ماعندناش الأسس القانونية باش ننظمو marécage ماعندناش الأسس القانونية، غادي تجي في le code de la pêche اللي غادي نتكلم عليه من بعد، لكن حد الآن ماعندناش

الأسس القانونية باش ننظمو هذا القطاع، لكن هناك حقيقة un chantier قدو قداش ديال l'assainissement ديال تطهير الشبكة ديال التسويق.

هناك كذلك استراتيجية في العلاقات الخارجية، وأظن لم تكن موجودة، من قبل الدور ديال الثروة السمكية في العلاقات الخارجية ديالنا الآن يمكن لي نقول لكم، وهاذ الشي معروف المغرب نظرا للامكانيات اللي عندو في هذا القطاع هذا، ونظرا لكون هذا القطاع عندو ارتباطات كلها، ارتباطات ديالو بالعلاقات الخارجية والعلاقات الدولية المغرب باش متبعين على الصعيد الافريقي، كاين علاقات الآن متطورة، وكاين، ماشي علاقات فقط، كاين تعاون ديال المغرب مع البلدان الافريقية، آخرهم إن شاء الله تكون في المستوى اللائق مع موريتانيا، الجارة ديالنا، البلد الشقيق، عندنا كذلك علاقات اللي كتتطور الآن، وراكم شفتو كل اللقاءات الأخيرة مع بلدان ديال أمريكا اللاتينية لانه كيعترفو، كيعتبرو بأن المغرب كيمكن يلعب دور في هذا الميدان، عندنا واحد العدد ديال البلدان اللي ماعندناش معهم الآن حتى العلاقات الدبلوماسية، الآن داخلين معهم في علاقات في هذا الميدان: إيسلاندا، استراليا، زيلاندا الجديدة، بلدان اللي حد الآن العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية معهم علاقات تقريبا منعدمة زائد النرويج والبلدان الأوروبية.

الآن المغرب كيحتضن الأمانة العامة ديال المنظمة الافريقية، الآن المغرب أصبح هو المقر ديال info Samak اللي كتضم البلدان العربية اللي أصبحت الآن كذلك في المغرب، يعني أن كذلك كاين الجانب ديال العلاقات الخارجية، العلاقات الدولية اللي داخلة كذلك في الاستراتيجية، باش نقول بانه هناك استراتيجية، طبعا هذا نظرا لطبيعة القطاع، راه سمعنا مستشار محترم عمليا لا يعترف بالصيد التقليدي، لا ماعرفتش واش الموقف ديال الفريق ديالو ديال الاتحاد الدستوري، بأنه لا يعترف بالصيد التقليدي ويعتبره خارج الاطار وخارج القانون، قلت، كان هناك توافق فيما يخص عدم التجديد، وخص السياسة ديال الصيد، طبعا هي سياسة داخلية، الخلافات اللي كاينة مابين الأحزاب أهي نفس الخلافات، كذلك نفس الأوضاع مابين المهنيين، المهنيين أنواع وأنواع مختلفة، وراه كل واحد يقول يتكلم باسم المهنة، أنواع مختلفة، راه كاين الصغير، كاين المتوسط كاين الكبير، كاين السردين، كاين الرخويات، كاين الكروفيت كل واحد ووضعيتو، كل واحد à part، راه ما يمكن شي، الدولة فوق هاذ الشي، الدولة كل قرار، قرار كاتأخذوا الدولة راه كاين واحد الجزء من المهنيين اللي ماغادي يعجبهمش ذاك القرار، ماكاينش شي قرار اللي غادي يمكن يكون فيه الإجماع لأن كل قرار عندو انعكاس على المصالح المادية ديال الأشخاص، واحنايا في الدولة كنشوفو لما نأخذ القرار، يمكن نخطئ، لكن لما تاناخذو القرار كنحاولو ناخذوه على أساس المصلحة العامة والحالية والمستقبلية ديال البلاد، لهذا أنا بغيت نقول بأن الآفاق بالنسبة للقطاع آفاق زاهرة، أنا قلت بعض الأيام بلاشك تكون بعض القرارات اللي غادي تجسد بالملموس مناصب ديال الشغل اللي غادي تخلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن لي نقول لكم بأنه يوميا الآن، يوميا الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية كتجي للوزارة، كاين اهتمام، ماشي اهتمام، كاين مشاريع متعددة، أحد السادة المستشارين طرح القضية ديال البناء، نتمنى المغاربة يمشيو باش يوسعو les chantiers navals ديالهم، لكن يمكن لي نخبركم الآن عندنا مستثمر اللي غادي يستثمر في المنطقة ديال الجديدة 50 مليون ديال الدولار باش يخلق les chantiers navals، كاين مشاريع مختلفة اللي متصلة، طبعا واحد العدد ديال الناس اللي كانوا مترددين لأنهم ماكانوش عارفين اشنا هو الموقف النهائي ديال المغرب فيما يخص تجديد أو عدم تجديد الاتفاقية، أنا اللي بغيت هو أنه المهنيين المغاربة، المهنيين المغاربة يكونوا في المستوى ديال الحدث ماشي في المستوى ديال التضحيات، المغرب ماضحاش بـ 150 مليار، أعطينا الأرقام وظهرنا بأنه المغرب كان كيخسر أكثر بكثير من ذاك الشي اللي كانوا كيعطيوه لنا، مانرجعوش لهاذ النقاش، لكن القطاع استراتيجي بالنسبة للاقتصاد للمستقبل ديال البلاد، القطاع الآن دخل في مرحلة ديال التنظيم الجدي، المدونة ما بقاتشي قانون، المدونة ديال الصيد البحري الآن توزعت على أعضاء الحكومة وغادي تدرس خلال الايام المقبلة في مجلس الحكومة، وان شاء الله من بعد تدوز لمجلس الوزراء وتنزل إلى البرلمان باش يوقع النقاش والمصادقة عليها.

اسمحوا لي راه المغرب غادي يكون من البلدان القلائل في العالم اللي عندو المدونة ديال الصيد البحري اللي تتطرق لكل الميادين اللي

هي متعلقة بالصيد البحري. خرجنا إلى الوجود، المجلس الأعلى للثروة السمكية اللي وقعت المصادقة عليه أثناء الاجتماع ديال مجلس الوزراء واللي غادي يكون إطار جديد من مستوى رفيع للنقاش والحوار فيما يخص المستقبل، المستقبل ديال هذا القطاع يمكن لي دون أن أفشي سرا لأن صاحب الجلالة نصره الله عاطي أهمية قصوى لهذا المجلس الأعلى، وخلال المجلس الوزاري الأخير لما تقدم هذا المشروع صاحب الجلالة ألح على أنه وقع المشاورة معه باش يمكن لهاذ المجلس مايكونش غير مجلس خرج في ورق، لكن يكون مجلس حقيقة فاعل ويشتغل، وصاحب الجلالة باغي يعطي لو الإمكانيات والوسائل باش يمكن لو يقوم بالعمل ديالو، واحنا كذلك في هذا الميدان يمكن البلد الوحيد اللي كاين فيه هذا المجلس من هاذ النوع هذا.

قلت آفاق، آفاق موجودة بالنسبة لهذا القطاع، كما أننا في كل ما قلنا وفينا بالعهد ديالنا، كيظهر لي غادي تكون مناسبة باش نتناقشو التصميم الخماسي خلال الأيام المقبلة باش نشوفو بأن كل ماكنقولو مرصود ومرصد له الوسائل، قلت كلما وعدنا به وفينا به، يمكن لنا نكونوا متأكدين بان المستقبل ديال البلاد مرتبط إلى حد كبير بتطور القطاع ديال الصيد البحري.

العلاقات مع المهنيين اللي بغا التحكيم يمشي للحكيم الله يعاونوا، كاين سياسة ديال الحكومة داخلة في الإطار ديال التوجهات واختيارات مبنية على أساس برنامج ديال الحكومة فيه أسبقيات ديالو، فيه الوسائل ديال العمل ديالو، ماكايظهرشي لي كاين شي مشكل كبير ديال التحكيم، كاين مشكل ديال المنظور فيما يخص العصرنة، المهنيين أنفسهم ماعندهمشي نفس الرأي، المهنيين بأنفسهم مختلفين، النقاش مع المهنيين لما جئت قلت لهم خصكم تتوحدوا ماتوحدوشاي، رجعنا نتفاوض أساسا مع الغرف، مشينا نتناقش مع الغرف، الآن الجمعيات كاتقول لك أسيدي الغرف ماكتمثل شاي، هذا الواقع، بعدا هاذ الجمعيات تيقولو هاذ الغرف لا يمثلوننا، بغيتو نتناقشو أجيو نتناقشو معنا، أنا قلت كاين مشكل ديال التنظيم ديال المهنة، ديال توحيد المهنة، ديال كل مهنة تكون في مستوى تطلعات الشعب المغربي وإرادة صاحب الجلالة باش يجعل من هذا القطاع قطاع قاطرة للتنمية وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن بحضراتكم إلى بقية الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، وقبل أن نتطرق إلى آخر سؤال للسيد الوزير المكلف بالصيد البحري أستأذن المجلس الموقر أن نمر لقطاع الشبيبة والرياضة الذي يضم سؤالا واحدا ثم نتابع جدول الأعمال كما وزع عليكم وذلك استجابة لطلب السيد الوزير الذي له التزامات قاهرة، والسؤال هو للسيد المستشار المحترم، السيد محمد الحدادي.

المستشار السيد محمد الحدادي :

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، اخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إن الجهة الشرقية بصفة عامة وإقليم بركان بالخصوص، لقد عرف هذا الإقليم نموا ديمغرافيا في السنوات العشرة الأخيرة بشكل ملحوظ، مما جعل الكثافة السكانية في ارتفاع مستمر، حيث أصبح عدد سكان إقليم بركان حاليا يناهز 250 ألف نسمة، في حين نجد أن المرافق التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة لم تساير هذا التطور بل بالعكس تراجع إلى الوراء ويتضح لنا ذلك جليا في:

- **أولا**، أن النادي النسوي الذي كان يعتبر إلى عهد قريب الملجأ الوحيد للفتيات اللواتي انقطعن عن الدراسة أو اللواتي حرمن منها لظروف اجتماعية صعبة.

- **ثانيا**، دار الشباب الوحيدة بالمدينة منذ بنائها سنة 1978 وبالخصوص هذه دار الشباب بنيت على أرض الخواص، ليست معالي الوزير على أرض الدولة، لم تعرف أي تطور جديد وهي توجد في حالة يرثى لها وتفتقد إلى أبسط التجهيزات الضرورية.

هذا في الوقت الذي انتشرت فيه الإعلاميات بشكل ملحوظ في مختلف المؤسسات التكوينية في الميدان الرياضي، رغم تزايد عدد الجمعيات والأندية الرياضية، فإن الوزارة لم تقم بتشييد أي مؤسسة رياضية بالمدينة أو إتمام تجهيز القاعة المغطاة التي بنتها الجماعة، والتي تفتقر حاليا إلى أبسط التجهيزات الضرورية كالبساط والأعمدة الخاصة بكرة السلة، وحلبة الملاكمة والبساط الخاص بالجيدو والتكواندو والكراطي، هذه الجمعيات التي يقدر عددها ب 50 جمعية.

أما الملعب الوحيد الذي يوجد في المدينة، لازال المقاول الذي بناه سنة 1985 - إن لم تخني الذاكرة - لازال يتابع في الوزارة أو في المجلس مبلغ ميلون و500 ألف سنتيم، 150 مليون سنتيم لحد الآن، لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم، أو لا ماهي المعايير التي تعتمدها وزارتكم في عمليات إحداث النيابات الاقليمية؟ مع العلم أن مدنا أقل كثافة سكانية من مدينة بركان وأقل نشاطا أحدثت فيها نيابات وتم تهميش مدينة بركان، قانيا ماهي المعايير التي تعتمدها وزارتكم في عمليات احداث دور الشباب على المستوى الوطني؟ علما بأن المقياس الذي يشير إليه مطبوع الوزارة يقضي إلى احداث دار للشباب عن كل كثافة سكانية تفوق 20 ألف نسمة، وهذا يعني أن هناك خصاص فادح يناهز 10 دور للشباب علما أنه توجد حاليا على صعيد الاقليم دار واحدة وماهو نصيب هاد الاقليم من ميزانية الدولة في هذا القطاع، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة للاجابة عن هذا السؤال.

السيدأحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

أولا : إسمح لي أن الوضعية ليست على هذه الحال في اقليم بركان، فيما يخص بعض المنشآت اللي جات في السؤال ديالكم فيما يخص دار الشباب، كان فيه مجهود في هاذ السنتين الأخيرتين والمجهود متواصل.

أما قضية الملعب فلا علاقة له بالوزارة إلا أنني كنعرف المشكل ديال المقاول فيه خطأ في الطريقة الإدارية باش تعطى المارشي، وهاذ الشي يمكن للسيد المستشار المحترم كيعرفو ولا علاقة له بأي موضوع آخر.

إلا أنني سأمر إلى السؤال بعد هاتين الملاحظتين، فاسمحوا لي أولا نعطي بعض الاحصائيات فيما يخص اقليم بركان، اقليم بركان السيد المستشار كيتوفر على دارين للشباب ماشي واحدة، كاين واحدة أخرى في أحفير، مخيمين، ثلاثة ملاعب، قاعة مغطاة واحدة وناديين لشؤون المرأة، واعتبارا فعلا ماجاء في الشطر الأخير من سؤالكم، اعتبارا للمقاييس حتى التي تعتمدها الوزارة فإن هاذ عدد هذه المنشآت غير كافي، أنا متفق معك ولا تستجيب حتى إلى الحد الأدنى فيما يخص المنشآت الرياضية والشبابية المعتمدة حتى من طرف الوزارة.

ورغم ذلك فإن هذا الإقليم له أمجاد في الميدان الرياضي، وأعطانا أبطال، غادي نذكر واحد منهم اللي هو بطل عالمي هو هشام الكروج، ولهذا احنا كنعتبرو أن هاذ الإقليم بحال الأقاليم الأخرى في مملكتنا، لازم أنه تعطى له العناية الكاملة، وأقول لك أن بعض الأقاليم اللي ماكانتش، اللي عاد انفصلت عن الأقاليم الأم، بحال بركّان اللي انفصل على إقليم وجدة غالبا ماتكون فيهم، يكون فيهم واحد النوع ديال التأخير، ولهذا حنا قررنا أولا غادين نديرو مندوبية في اقيم بركان خاصة باقليم بركان، وإلى كانت شي محال لأن غادين نحتاجوه واحد المدة للبناء، إذا كان محل جاهز أنا معك من غدا يمكن نعينو المندوب ونعينو الأطر اللي غادي يشتغلو معاه.

إضافة إلى هذا فقد قررت الوزارة بدل مجهود استثنائي لتدارك الموقف في هذا الإقليم، تجهيز وتأطير دور الشباب والأندية النسوية ابتداء من الميزانية المقبلة، استعداد الوزارة حسب امكانياتها احداث بعض الملاعب في إطار الشراكة، أؤكد على هذه الحملة في إطار الشراكة مع المجالس المحلية، إمداد بعض الفرق الرياضية الهامة بالتجهيزات الرياضية، خلق مندوبية أكررها مرة أخرى وأكثر من هذا أنا مستعد، السيد للمستشار المحترم، نعقد واحد الاجتماع في وزارة

الشبيبة والرياضة في أقرب وقت مع المنتخبين وجميع الفاعلين والسلطات المحلية إلى أمكن باش ندرسو جميع الجوانب المتعلقة بهذا الإقليم وأعدك أننا سنقوم بمجهود استثنائي، وشكرا السيد الرئيس، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الحدادي :

معالي الوزير أشكرك على هذا الجواب على هذه الأرقام وعلى هاذ المجهود اللي غادي تبدلو الوزارة، بما أن قلت لي السيد الوزير غادي نتكلمو بالدارجة باش الناس ديال المنطقة تفهم شي شوية، كلشي يفهم الصغير والكبير اللي قاري واللي ماقاريش.

بغيت نقول لك السيد الوزير هاد الاجتماع اللي غادي نعقدوه، الوزارة ماذا بك تجي للاقليم ديال بركان، إنما أشرت للمنتخبين، إنما خصهم ضروري الشباب خصو يكون حاضر والمنتخبون يكونوا حاضرين والسلطات المركزية والإدارية المحلية تكون حاضرة في الحضور ديالكم باش نتطرق لعدة نقط، وشكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد الوزير، وشكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، دائما مع السيد الوزير المكلف بالصيد البحري سؤال حول بعض مشاكل الصيد الساحلي للمستشارين المحترمين السادة محمد الرايس، رحال الزكراوي، محمد أوحلو وقاسم الغزوي، الكلمة لأحد المستشارين.

السيدالمستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا يخفى على السيد الوزير المشاكل التي يتخبط فيها قطاع الصيد الساحلي من القضايا الهامة التي يجب معالجتها في أقرب الأجال من بينها، هو أضحاب المراكب الصيد الدين تتعرض مراكبهم للغرق أو حوادث أخرى تسحب منهم الرخصة التي يملكونها بعد ستة أشهر ان لم يتمكنوا من تجديد مراكبهم وهذا الأجال غير كافي بتاتا، نظرا للاجراءات التي يتعرض لها صاحب المركب خلال هذه الفترة من الإصلاح، ويتعلق الأمر بإجراءات القضاء والأخرى ترتبط بشركة التأمين، لذلك السيد الوزير لابد من إعطاء الوقت الكافي لهؤلاء المتضررين لكي يتمكنوا من تجديد مراكبهم.

السيد الوزير،

منذ مدة وزارة الصيد البحري تمنع تسليم دفتر البحري ورغم الشكاية التي توصلتهم بها في موضوع كان ردكم هو الرغبة في إعطاء الأهمية للتكوين والتأهيل المهني، الا أنكم فاجأتم الجميع، بعد الإضرابات التي عرفها القطاع بالسماح للعديد من الأشخاص بالعمل دون قيد أو شرط، بل حتى الدفتر البحري تم الاستغناء عنه والاكتفاء بالبطاقة الوطنية، بعد هاذ الاضرابات هرستو الإضراب بهاد الفئة وفي التالي جريتر عليهم وعطيتوهم حتى الدفتر حتى هما، صدقو بحال الغير.

لهذا السيد الوزير، لابد إعطاء الاسبقية للحصول على الدفتر البحري لأبناء البحارة المتقاعدين فهم والمتوفون، من جهة أخرى السيد الوزير، هل فكرت وزارتكم في منح بعض الرخص لبناء سفن الصيد البحري؟ وفتح المجال أمام بعض الأوراش كالصناع وإتاحة الفرصة لليد العاملة في هذا القطاع للاستفادة من هذه العملية؟

السيد الوزير،

المشاكل التي يعاني منه أرباب المراكب والبحارة وفي بعض المندوبيات، على سبيل المثال مندوبية الصويرة لم تلبي طلب أو استقبال الناس بل البديل هو الطرد والاهمال والتماطل في الوثائق وعدم الفهم في القطاع، وعدم تسيير الإدارة، والغياب عن العمل في كل أسبوع، والمواطنون ينتظرون الأيام والشهور، اللي بغا يشد شي ورقة تيتسنى المندوب حتى يجي من السفر ديالو 15 يوم و10 أيام وتيسد الإدارة حتى على الناس اللي معاه اللي تيساعدوه باش مايلبوش الرغبة للمواطنين.

أما فيما يخص سمعت السيد الوزير إنه المعهد تطلب من الناس ديال القطاع، وقع الانتخاب ديال المجلس، مجلس الإتقان بآسفي نهار

20 توقع الاستدعاء نهار 17 ابريل، والرئيس ديال المجلس ماتوصلش والأعضاء وتم الاجتماع وتجديد المكتب، وتنقولو في هاذ الاجتماع اللي غادي تكون المناقشة والدراسات 98 - 99، الدخول المدرسي 99 - 2000، شكون اللي غادي يناقش واش المجلس اللي كان في العمل أو المجلس اللي غادي يجي في التالي وتكون في غياب المجلس اللي كان في العمل، حتى المجلس ماستدعاش وقع هاد الانتخاب وقع تغيير واستدعاو الناس اللي بغاو، حتى الرايس عيطوه حتى نهار 20، أرسلوا له بحال إيلا قالو له أجي الله يخليك باش ندفنو واحد الميت راه عندنا نبدلو هاد المجلس الله يعاونكم، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري.

السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري مكلف بالصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع كانت الأسئلة متعددة غادي نحاول نجاوب عليها بإيجاز لأن البعض في الواقع في السؤال المحوري وقع الجواب عليها.

فيما يخص القضية ديال التعويض، عندكم الحق كانت 6 أشهر من قبل كانت الوضعية، وضعية اللي غير صحية، والآن الدورية الجديدة تعطى 12 أشهر، إذن مشكل تحل قبل ما، طبعا عندكم الحق باش طرحوه لأن كانت إشكالية مطروحة.

فيما يخص الدفتر البحري، بالنسبة للناس في أكادير، أنا من الآن نقول لكم بأن الناس اللي اشتغلوا غيعطيوهم الدفتر البحري.

فيما يخص الرخص، ماكاين رخص جديدة ولكن على كل حال فيما يخص les chantiers navals راه قلت لكم قبايلة بأن les com-mandes اللي كاينين الآن أكثر من سنة، كاين حتى سنتين، لكن بعض المهنيين يمكن لكم تسألوهم الآن اللي باغين يعوضوا، وقالوا لهم، خصكم سنتين ديال الانتظار هذا كيعني بأنه les chantiers خدامين، الحمد لله أول مرة خدامين كل الإمكانيات ديالهم، وهاد الشي مرتبط بالدورية اللي تكلمنا عليها من قبل.

فيما يخص القضية ديال الصويرة، فيما يخص المندوب ديال الصيد البحري في الصويرة، أنا غير بغيب نقول لك بأنه توصلت بشكايات، لكم كذلك توصلت بشكايات مضادة، ديال ناس مهنيين ، كذلك مهنيين، جمعيات محترمة كتمثل كذلك، أنا غير في هذه القضية، الله يخليكم أنتم كمستشار محترم فهاد المسائل الانسان يحتاط، لأن بعض الأحيان تقع بعض الحزازات وكيمكن واحد الجزء يكون ضد واحد الموظف، حنا كمسؤولين على الموظفين كيخصنا الناس يقوموا بالعمل ديالهم، وطبعا في نفس الوقت نحميوهم من كل محاولة ديال الثأر منهم لأنهم مالباوش بعض المصالح الشخصية، أما القضية كيتغيب 10 أيام أو 15 يوم، هذا حقيقة أثبتوا لي هذه القضية، إذا ظهر بأنه تغيب خارج العطلة ديالو أنا من غدا غادي نوقفو، لكن لا أظن وأنا متبع أنا كنعيط مرة مرة، لا أن بأن السيد délégué ديال الصويرة تغيب 10 أيام أو 15 أيام.

فيما يخص القضية ديال le conseil de perfectionnement اللي كتكلمو عليه، حقيقة كانت عندنا إشكالية الآن، يمكن لي نقول لكم بصفة عامة التفتيشية العامة ديال الوزارة زارت الآن كل المندوبيات وقامت بفحص لكل المندوبيات، ومنها استخرجنا بعض الخلاصات، الآن دخلنا في عملية ديال فحص كل المدارس ديال التكوين اللي ماعمر وقع فيها الفحص، وعندكم الحق، أنا شفت الاستدعاءات مشات معطلة، أنا تخبرت ماعرفتش الاستدعاءات مشات معطلة، إذا كانت الاستدعاءات مشات 3 أيام أو 4 أيام قبل الاجتماع الشي اللي غير معقول وأنا غادي نبحث في القضية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، التعقيب للمستشار المحترم.

السيد المستشار:

غير فيما يخص باش احنا نوجهو لواحد الانسان اللي هو عندو عمل صالح في واحد المصلحة نوجهولو بأنه ماتيعملش العمل ديالو، احنا ماطامعين فيه والو، إنما الناس الذين يتشكوا محليين، انا اللي وقع لي ماتتعاودش ديالي أنا شخصيا، ماغاديش نعاودو لك، ولاغادي نطرح به أمام الملأ.

إنما خاص الناس ديال الوزارة يزوروا المينا ويشوفو مع المهنيين، أما أن يرسل لك واحد الشخص اللي هو عندو علاقة مع المندوب ويقضي له غرضو حنا ماتتبعوش الناس كل واحد كيفاش تيتصرف، أنا المهم تنشوفو الرأي العام، النقابات والمهنيين، أرباب مراكب.

السيد الوزير،

واش تيتصور la visite ديال الباركو يتسنى الشهر، شهر من الأيام باش يعمل la visite، سير وأجي، مايمكنش راه يومين يدوز la visite ديالو وتايتسنى عندو الكريديات ديالو l'équipage ديالو في 40 د الناس وتينتظروا وهو تايتسنى 40 يوم باش يعمل la visite، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري.

السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري مكلف بالصيد البحري :

المهن قبل ماتكلمو هاد النهار، ماين جزء ديال المهنيين الذين تشكوا، وجزء آخر كيقولو تشكوا لأنه ماقضاش لهم المصالح ديالهم، أنا كنقول هذا واقع أنا كوزير، عندي من جهة طرف ديال المهنيين يتشكون وطرف كيقول بأنه هادوك اللي تشكاو وتشكاو لأن كانت عندهم عادات قديمة ومابقاتشي كاينة الآن كنقومو بالبحث، حنا الله يخليكم دولة الحق والقانون، ماشي غدا واحد قال بأن هاد السيد ماشي مزيان راه ماشي مزيان، طبعا كذلك الموظفين محترمين والأغلبية الساحقة ديالهم كيخدموا لصالح بلادهم خصنا نحميوهم، خصنا من جهة نحرصو باش يقومو بالعمل ديالهم ولكن كذلك نحميوهم وإلا راه غادين ندوزو لعكس ماكان من قبل وأنا مابغيتش ندخل في هذه القضية، راه بعض المرات حاولت نحول بعض الموظفين، التدخلات اللي كانت باش يبقاو لأنهم كانوا كيخدموا المصالح ديال الناس اللي كانوا تم c'est tout un problème، حنا كنسمعو من المهنيين، ولكن في نفس الوقت كذلك دولة الحق والقانون، ماكاندينو شي واحد حتى تبث بأنه قام بأعمال اللي هي غير مقبولة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزيرالنقل والملاحة التجارية حول حرب الطرق للمستشارين المحترمين السادة محمد فضيلي، عمارة الحاج عمارة، محمد المنصوري لحسن بوعود وعبد الإله صوادقة، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عمارة الحاج عمارة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تشهد بلادنا من يوم لآخر حوادث سير مؤلمة يذهب ضحيتها العديد من القتلى والجرحى يفوق بكثير ضحايا الحروب المدمرة، فلا يختلف اثنين في أن الإجراءات المتبعة حتى الآن للحد من حوادث السير لاتفيد في شيء، اللهم تضييع المال العام والوقت، لذلك نتساءل ما الجدوى من اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير؟ ألم يكن من الأفيد الاعتراف بفشل تلك اللجنة وحلها مما سيمكن من الحفاظ على اعتماداتها التي تقرب من 4 ملايير؟

فما أحوج العالم القروي والطرق بالعالم القروي لفك العزلة عن العالم القروي، لأن الطرق هي السبب في الحوادث، لأن كما تعلمون السيد الوزير، أن الطريق ببلادنا توجد في حالة سيئة، وكذلك السبب الثاني في نظرنا هو النقالة أنفسهم الذين لا يحترمون أوقات العمل ولا يحترمون السواق فيما يخص الاعتناء بهم وتمام الخلصة ويعطونهم أوقاتا مستمرة، فلهذا لابد من تنظيم هذا النقل.

سيدي الوزير،

نطلب منكم أن تنظموا النقل بالمدن لأن المدن، هناك الحافلات وأصحاب الطاكسيات يتسببون في خلق حوادث مؤلمة، وأن تنظموا النقل بالطرق السيار، وكذلك المحطات الطرقية، هناك فوضى في المحطات الطرقية، مايمكن شي واحد يمشي للمحطة الطرقية ويخرج سالم لأنه تيتلقاو لو عصابة كيطلعوا ولادو لواحد الكار ويطلعو راسو هو لكار، وكتكون هناك عدة مشاكل.

كذلك المحطات ديال القطار كنوجدو فيها أصحاب الطاكسيات يتهافتون على الركاب وياخذونهم بقوة، وكذلك أصحاب الحافلات.

سيدي الوزير،

نطلب منكم أن تأخذوا بعين الاعتبار جميع هذه المشاكل لكي تضربون على يد من يتلاعب بالمسافرين وبمن يتلاعب بالسكان حتى يصبح ضحية لحوادث السير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير النقل والملاحة التجارية للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا للسيد الرئيس،

بداية أريد أن أشكر جزيل الشكر السادة المستشارين الذين قبلوا في الأسبوع الماضي تأجيل هذا السؤال، وذلك لأسباب خارجة عن الارادة، وأريد بهذه المناسبة أن ألاحظ وأثير وألفت الانتباه أن أغلب الحوادث التي عرفتها بلادنا مؤخرا تورطت فيها وسائل النقل العمومي للمسافرين وللبضائع، رغم أن هذه الوسائل كانت من الناحية الميكانيكية في حالة جيدة، ورغم أن الطرق التي وقعت فيها هذه الحوادث هي طرق جيدة ومنها الطرق السيار الذي يحترم المعايير الدولية، مما يؤكد أن أسباب حوادث السير هي تعود في أغلبها إلى أسباب بشرية محضة، بحيث أن الإفراط في السرعة، والظروف القاسية التي يعمل فيها بعض السائقين، إلى غير ذلك من الأسباب، تجعل أن هناك حوادث كثيرة في بلادنا ورغم ذلك بدون أن نكون يعني جد متفائلين.

أريد أن أعطي على سبيل المثال مقارنة مابين أرقام 1994 وأرقام 1999، في سنة 1994 تقريبا سجلنا عدد الضحايا أكثر من 3600 قتيل. وفي سنة 1999 سجل رقم 3200 قتيل، رغم ذلك، رغم هذا العدد المنخفض مقارنة مع 1994، أريد أن نقول بأن لا نرضى لبلادنا أن تكون في قائمة الدول التي تقع فيها الحوادث وتزهق بها أرواح المواطنين.

ففي هذا المجال أريد أن أؤكد مرة أخرى أن الحد من مخاطر هذه الظاهرة لا يمكن أن يتم دون ترسيخ ثقافة للتربية الطرقية وذلك عبر المدارس وكذلك مع المواطنين لأن السياقة في المقام الأول هي في الحقيقة تربية وأخلاق وسلوك وأريد كذلك في نفس السياق أن أجيب عن السؤال عن أسئلة المستشارين المحترمين، وأقول أن الوزارة عملت بهدف تطويق هذه الظاهرة، عملت على اتخاذ عدة اجراءات قانونية منها.

- **أولا** : تحيين قانون السير لسنة 1953

- **ثانيا** : استعمال التقنيات المعلوماتية لتدبير رخصة السياقة والبطاقة الرمادية لضبط المخالفات وتسجيلها في رخصة السياقة.

- **ثالثا** : اعادة النظر في مضمون ومنهجية تلقين قانون السير والجولان للمرشحين لاجتياز امتحانات نيل رخص السياقة.

- **رابعا** : تقوية مراقبة حافلات النقل العمومي للمسافرين والبضائع انطلاقا من المحطة الطرقية.

- **خامسا** : الرفع من مستوى تكوين العاملين في قطاع النقل العمومي للمسافرين والبضائع.

- **سادسا** : إعداد نص قانوني يحدد مدة السياقة بوسائل النقل العمومي.

وفي هذا الإطار، في إطار المخطط الخماسي هناك مخطط للتخفيض خلال السنوات الخمس المقبلة ان شاء الله بعدد الحوادث ب 25٪ يعني تقريبا بمعدل 5٪.

فيما يخص اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، هذه اللجن متعامل بها في جميع الدول، ولا يمكن أظن أنه إذا حذفنا هذه اللجنة سنصل إلى حل أحسن مما نحن فيه اليوم، أولا وقبل كل شيء، أريد أن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين، اللجنة دورها وقائي فقط وتربوي، اللجنة هي لجنة للوقاية من حوادث السير وليست لجنة للسلامة الطرقية، لجنة السلامة الطرقية بعد الحادثة التي وقعت في القصر الكبير ديال الخطوط السككية، قررت الحكومة أن تخلق لجنة للسلامة الطرقية وهناك برنامج لجميع المتدخلين، الوزارات والمؤسسات إلى غير ذلك الذي سيتخذ في هذا الاتجاه، بحيث أن إن شاء سوف نتطرق إلى نتائج هذه اللجنة في مناسبة لاحقة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،التعقيب للمستشار المحترم.

المستشارالسيدعمارة الحاج عمارة :

شكرا السيد الرئيس ،

نشكر السيد الوزير على جوابه الذي أعطى فيه بعض الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة في المستقبل.

السيد الوزير،

نلاحظ فيما يخص هذه الحملات اللي كتكون، معالي الوزير، كيتصب الغضب ديال الحوادث كيكون كيصب على النقل الشعبي اللي كاين عندنا في المناطق النائية، لأنه يتعرض هذا النوع من النقل اللي هو كيخدم البلاد ويخدم المنطقة لأنه ماعندناش نقل أحسن منو، ولكن كيكونوا هاذ الحملات ويتصب عليه الغضب ديال كلشي، كيصبوه فهاد النقل هذا، كيتعرض لعدة تعسفات كيدخلوه للفوريان ويجيبو الناس من الأسواق بالحوايج ديالهم ويتكرفسوا عليهم، فلهذا كنطلبو العناية بهاد النقل هذا وتعطاه الحرمة ديالو، لأنه كيؤدي واحد الواجب كبير لما كيعرفوه الناس الآخرين، لأنه كنعرفوه حنا اللي ساكنين في البادية، لأن هاذ النوع من النقل راه كيؤدي واحد الواجب لأنه كيجيب الناس من المناطق النائية ونظرا للجفاف، ونظرا لهذه الحالة اللي واصلة لها البادية، كنطلبو منكم معالي الوزير أن تاخذوا هذا النقل بعناية حتى يحترم وهو لا يتسبب في حوادث، أبدا حتى إذا كانت هناك حوادث راه الناس كيسامحوا هذيك الساعة ويمشيو بحالاتهم راه كاين شي واحد اللي كيتابع هادوك الناس، لأنه كيؤدوا واحد الواجب وطني، وبأقل تكلفة، فلهذا معالي الوزير لابد باش يكون واحد الاهتمام خاص لهذا النقل ويحترم وتحترم الأسواق من هذه التعسفات ويتركوا الناس يمشوا في تلك الحالة ديالهم فاش كاينين. خلونا في هذيك الحالة حنا قابلينها لأنه ما القيناش عليها مالقيناش حالة أخرى أحسن منها، هادوك الناس كيديونا من السوق للمحلات ديالنا ويجيبونا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا السيد الرئيس ،

فعلا فيما يخص النقل القروي هناك إشكالية المراقبة، بحيث أن هناك قانون يطبق في حق المخالفين لهذا القانون، وبصفة عامة أريد أن أقول أن المراقبة تهم أكثر المحطات للانطلاق من المحطات الطرقية، وخاصة وسائل النقل للمسافرين، والنقل القروي فعلا له أهمية قصوى في نقل الفلاحين والقرويين بصفة عامة، وللوزارة نظرة لإضفاء المشروعية على هذا النقل القروي وذلك بإدماج بعض الناقلين الذين يسمون الناقلين السريين في النقل المنظم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، دائما مع السيد وزير النقل والملاحة التجارية سؤال حول مخاطر ممرات السكك الحديدية ، للمستشارين المحترمين السيدين مصطفى الحديوي ومحمد قداري الكلمة لأحد المستشارين.

المستشارالسيد مصطفى الحديوي :

شكرا السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد تقدمنا في الفريق الاستقلالي بهذا السؤال في شهر نوفمبر الماضي، والغاية الأساسية منه إثارة انتباه الحكومة إلى المخاطر المحدقة التي تنتج على وضعية معظم الممرات الطرقية التي تخترق السكك الحديدية بمختلف المدن والبوادي المغربية والتي أصبحت تسمى ممرات الموت، وكذا اطلاع الرأي العام عن البرامج والمشاريع التي تعتزم وزارة النقل اعتمادها لمعالجة هذه الوضعية.

فأغلب تطور في البنية السككية السرعة، الخطوط المزدوجة، الممرات تقسم المدن الكبرى إلى أحياء آهلة بالسكان وأحياء صناعية ومرور كل أصناف الحافلات والشاحنات والسيارات والدراجات والعربات المجرورة، والجرارات إلى آخره، اغلاق الحواجز لمدة طويلة يؤدي إلى ازدحام كبير فوق طاقة الممرات وضيق الطرق ومشاكل كبيرة عند المرور.

العصر عصر سرعة ادت إلى مضاعفة الطاقات سرعة القطارات والأمثلة كثيرة للحوادث القاتلة، مؤخرا القصر الكبير بالإضافة لضحايا العيون السنة الماضية بسبب الممرات الغير المحروسة والأمثلة كثيرة، فهل تفكر الحكومة ضمن برنامج شمولي في بناء القناطر الضرورية

بالمدن والممرات المحروسة بالبوادي التي أصبحت بمثابة خطوط باراليف داخل المدن والبوادي المغربية؟ وهل يفكر المكتب الوطني للسكك الحديدية في بدل المجهود المطلوب لتوسيع وتحسين حالة الطرق الواقعة في هذه الممرات؟

إننا نعتبر هذا المجهود بمثابة استثمار حقيقي وضروري لحماية أرواح المواطنين وضمان السيولة الفعلية للسير بين مختلف أرجاء المدن والتي تمكن بلادنا من تحقيق تطلعاتها في تطوير خدمات السكة الحديدية، ومستوى النقل عبر الطرقات وتلافي ازهاق الأرواح البريئة وتعطيل الحركة الاقتصادية الاجتماعية والانتظار المتفاقم الناتج عن المخاطر التي تسبب فيها حالة الممرات السككية بصفة عامة.

اننا ننتظر من جوابكم أن يطمئن المواطنون بأن الحكومة لديها كل العزم لحل هذه المشكل الكبير بتحقيق البرامج المتعلقة بتوسيع الطرقات وحراسة الممرات وبناء القناطر وتنظيم حديث عقلاني للمرور عبر هذه الممرات لخطوط السكة الحديدية. وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا السيد الرئيس ،

شكرا للسيد المستشار الذي طرح هذا السؤال،

أريد أن أقول في هذا الصدد أن الشبكة السككية المغربية تضم حاليا **591** ممر استوائي، منها **77** ممر محروس و**514** ممر غير محروس، ومقارنة مع فرنسا، في فرنسا توجد حاليا أكثر من **8000** ممر غير محروس، وأكثر كذلك في تونس التي لها شبكة من السكك الحديدية أقل طولا من الشبكة المغربية.

أما فيما يخص حراسة الممرات، فإن هذه الممرات تخضع إلى معايير معمول بها دوليا، تأخذ بعين الاعتبار عدد القطارات وعدد السيارات الطرقية التي تعبر هذه الممرات يوميا، وكلما توفرت هذه المعايير فإن المكتب يقوم بحراستها رغم التكاليف الباهضة الناتجة عن هذه الممرا، وإلى جانب ذلك فإن جميع الممرات المحروسة منها وغير المحروسة مجهزة بإشارات العبور المنصوصة عليها قانونيا، وأن المكتب وعيا منه بخطورة هذه الممرات، كان ولازال يسعى أن يعوض هذه المنشآت بمنشآت فنية، وذلك في إطار شراكة مع الجماعات المحلية، كما هو الشأن في مدن الدار البيضاء وسطات وسيدي سليمان وتاوريرت وتمارة والرباط إلى غير ذلك.

ومن بين الاجراءات الملموسة والتي تعبر عن إرادة المكتب للمساهمة في القضاء على هذه الآفة:

- **أولا**، قيامه في إطار برنامجه الاستثماري لفترة **1996-2000** بتخصيص غلاف مالي يناهز **142** مليون درهم للقيام بإنشاء **38** قنطرة بدل الممرات الغير محروسة، وذلك بعد تحديده للممرات أكثر خطورة في إطار شراكة مع الجهات المعنية السالفة الذكر.
- **ثانيا**، تجديد وتحديث منشآت السلامة السككية على المدى القريب بغلاف مالي يناهز **500** مليون درهم.
- **ثالثا**، تسييج حدود السكة ببعض المدن بغلاق مالي قدره **17** مليون درهم.
- **رابعا**، برمجة تسييج حدود السكة بالمدارات الحضرية لفترة **2001-2003** بغلاف مالي قدره **40** مليون درهم.

أما فيما يتعلق بالحادثة المؤسفة بتاريخ **11 - 11 - 1999** الواقعة بالممر الاستوائي على النقطة الكيلومترية **271** و**479**، فإن الأمر يتعلق بعدم احترام قانون السير من طرف سائقي السيارة أو العربة، الذي لم يحترم إشارة مرور، وكانت لي مناسبة أني زرت هذا الممر وفعلا توجد هناك نقطة قف التي لم تحترم، مع أن معدات التشوير بهذا الممر تستجيب للمعايير الجارية بها العمل، ويبقى الحل الوحيد لهذه المعضلة هو استبدال القناطر بهذه الممرات، ونظرا لعددها الكبير، فإن المكتب وحده سيظل عاجزا على القيام بذلك، لذا فإن تظافر الجهود خاصة جهود الجماعات المحلية هو الحل الذي يمكن أن نجده للتغلب على هذا الوضع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، تعقيب للمستشار المحترم.

السيد المصطفى الحديوي :

وإنما حنا كنشوفو، نعطيو مثال بالطريق السيار، الطريق السيار ملي دارت لو دراسة، دارو القناطر مابقاش المشكل اللي تيدوز تيدوز

في أمان اللي غادي يدوز من التحت يدوز من الفوق، وانما دابا المكتب الوطني للسكك الحديدية كيدير دراسات باش يدير خطوط مزدوجة من الدار البيضاء إلى فاس، فلن يأخذ اعتبار بأنه راه تيدوز في مدن اللي تيفرقها على ضفتين، فلهذا تصبح حتى الممرات المحروسة غير صالحة ولاسيما لازدحام السكان، فلهذا خاصو يكون دراسة ديال القناطر فرعيين اللي تكون تتفتح ما بين الضفتين ديال المدن جميع المدن، نعم تكون بشراكة مع بعض الجماعات الحضرية واني تتعرفو بأن كاين الإمكانيات المادية ديال بعض الجماعات الحضرية، اما ماعندهاش امكانيات ولو للتسيير ديال الجماعة ولاسيما باش تدخل شراكة مع السكك الحديدية واللي كتعرفو هاديك القدرة المالية شحال القناطر تساوي، ولاسيما الجماعة المحلية ماعندهاش، إذا بقينا ننتظر الجماعات المحلية وداك الشي إذن غادين انخليو واحد الفرصة دائما للحوادث، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا السيد الرئيس على مرونتكم.

أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم فعلا اليوم هناك سكك التي تفرق بعض المدن، ولكن الاشكالية ماشي ديال السكك، الإشكالية هي التنمية السريعة للمدن، حيث أن السكك شي مرات تتكون خارج المدار الحضري وحتى كتوصل عندها الساكنة.

رغم ذلك أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم، أن هذه الممرات وهاد القناطر هي جد مكلفة بحيث أن هذه التكاليف تفوق المليار درهم حسب الممرات أو القناطر حتى لـ 5 الملايير درهم، وفعلا ضربناها في 500 ممر أو أكثر، 591 ممر هي ملايير الدراهم وأظن أن المكتب، والكل يعلم الوضعية المالية التي يوجد فيها المكتب، بحيث أن المكتب له خصاص هام جدا، فيما يخص ماليته الداخلية ولا يمكن لوحده أن يسدد هذه المصاريف، رغم ذلك الشراكة اللي دارت مع الجماعات المحلية في عدة مناطق كانت شراكة لبدات أولا بـ 50 خمسين، وفي الأخير المكتب الوطني هو اللي أخذ 100٪ ديال المصاريف، بحيث أن جميع الجماعات تيبدى المكتب ومن بعد تيقولو لو ماعندناش وبذلك كيكون ملزم بإتمام الأشغال، ورغم ذلك أريد أن أقول أننا في اليوم بصدد دراسة تقنية دقيقة باش يشوفوا جميع الممرات التي هي خطيرة غادين نحاولو ندیرو مجهود مكثف من أجل إلغائها وخلق ممرات آمنة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

فيما يخص السوال السادس الموجه إلى السيد وزير النقل والسؤال السابع الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية توصلت الرئاسة بطلب من أصحاب الأسئلة لتأخير هذه الأسئلة إلى مناسبة أخرى، أما السؤال الثامن نعم آسيدي.

السيد المستشار:

السؤال الموجه إلى السيد وزير النقل، فماشي الاعتذار، بينما الحصة المخصصة للبث التلفزي انتهت، ويصعب علينا في الفريق باش نطرحو أسئلة خارج البث، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

اشنو نوقفو الجلسة، ماكاين مشكل، احنا الطلب ديالكم قلناه ونمر للسؤال الثامن.

السؤال الثامن موجه إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول المصاعب التي تواجه طالبي التأشيرات في القنصليات الأجنبية للمستشار المحترم السيد أحمد بنعيني.

المستشار السيد أحمد بنعيني :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

الحقيقة السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

هذا السؤال حصل هناك تغيير فيه أم لا على مضمون ماجاء في السؤال لأنني وضعته هذه مدة 5 أشهر في أوائل دجنبر، ونحن في بداية ماي، فهذا هو العيب لهذه الأسئلة تبقى 5 أشهر أو 6 أشهر أو

عام حتى تكون تغييرات في بعض المسائل، على كل حال لابد لي من قراءته مفروض علي أن أقرأه.

السيد الوزير،

يعاني عموم المواطنين الراغبين في الحصول على تأشيرة السماح لهم بالدخول إلى بعض الدول وبالأخص منها، دول الاتحاد الأوروبي مصاعب شتى تؤدي إلى النيل من كرامتهم والمس بهويتهم الوطنية، وتتمثل هذه المصاعب فيما يلاحظ على مراكز القنصليات من قلة التأطير ومحدودية بنية الاستقبال، إضافة إلى سوء التصرف وعدم الضبط الاداري من قبل الموظفين بها، وهي ممارسات تنتقص من قدر طالب التأشير، وتعرضه لأبشع ألوان الإهانات، حتى وان كان الباعث على تقديمه الطلب إنسانيا كما وهو الشأن بالنسبة للمرضى أو كان الباعث هو متابعة الدراسة أو كان بسببه الرغبة في قضاء فترة محدودة للسياحة والاستجمام.

إن بعض القنصليات أصبحت قلاعا محصنة يستحيل الاتصال بمسؤوليها لاستفسارهم وطلب معلومة منهم، كما يتحلق حولها سماسرة ونصابون يبتزون كل طالب تأشيرة ويفرضون أتاوات عليه، إذا أراد الظفر ولو بموقع في الطابور الطويل المصطف أمامه.

وأمام هذه الوضعية المؤسفة التي أفرزت انهيارا معنويا وإحباطا نفسيا لدى كثير من مواطنينا الذين دفعتهم الضرورة للسفر إلى الخارج.

هاهي التدابير التي اتخذتها أو ستتخذها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من أجل ضمان تحسين طرق تعامل القنصليات الأجنبية مع طالبي التأشيرة منها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد السلام زنيند الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربة والعالم العربي والاسلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم ،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

لاشك أنكم تتذكرون أن أسئلة من هذا القبيل ترددت على غرفتي البرلمان المحترم، وبناء على تردد هذه الأسئلة فوزارة الشؤون الخارجية والتعاون عقدت عدة اجتماعات مع ممثلي القنصليات والسفارات هنا بالرباط، ودوما كان الموضوع هو حث السفارات والقنصليات على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين استقبال المغاربة الذين يودون التوجه إلى بلدانهم، وخاصة الدول الأوروبية، فمن الطبيعي يجب أن نفهم أن منح الفيزا **le visa** سمة دخول أي بلد هذا من السلطة التقديرية لتلك البلد، وبالرغم من ذلك نظرا للعلاقات الطيبة الجيدة الموجودة بين المغرب والدول الأوربية، فلاحظنا خلال السنة الأخيرة أو سنة ونصف أن فعلا عدد الفيزات التي تعطى للمغاربة ارتفع، كما لاحظنا أن الاستقبال لعدد من الفئات المغاربة كذلك تحسن، فعدد من القنصليات والسفارات عندهم مكاتب خاصة ببعض رجال الأعمال أو ببعض المحامين والأطباء وبعض الطلبة من بعض فئات العليا إلى غير ذلك.

ففيه واحد المجهود اللي هو مبذول من طرف هذه الدول لتحسين الاستقبال وللزيادة في منح سمة الدخول لدولهم، كنت أنتظر من الأخ بنعيني الذي أشكره على اهتمامه بهذا الموضوع أن يتكلم عن المصاعب التي يلقاها سكان منطقته للتوجه إلى مدينة فاس التي هي بعيدة عن وجدة وبركان إلى غير ذلك، وفي هذا الصدد أريد أن أقول أننا تدخلنا لدى سفارة فرنسا كي تنشيء فرع من قنصلية فرنسا داخل وجدة لتسهيل المهمة على سكان المغرب الشرقي، فهذا المطلب هو تحت الدرس، وإلى حين أن يوجد له يعني حل ونتمنى أنه يكون إن شاء الله إيجابي وفي صالح تلك المنطقة، فقيل لي اليوم أن القنصل الشرفي لوجدة مخول لدراسة القضايا المستعجلة بالنسبة لمن يريد أن يذهب إلى فرنسا لتلقي العلاج أو شيء من هذا القبيل، أشياء التي هي مستعجلة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيدأحمد بنعيني :

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح وعلى هذه الإجابة، كما أشكر السيد الوزير على اهتمامه بالجهة الشرقية وأقول للسيد الوزير أنني كنت وطنيا لا أن أكون جهويا، ولابد أن أضيف بعض الملاحظات،

أتمنى أن تجد عندكم القلب الواسع حتى يمكن لكم أن تناقشوا مع نظرائكم وزراء الخارجية للدول الأجنبية، وهذه الملاحظات هاهي.

السيد الوزير،

- **أولا،** بعض القنصليات كأمريكا وكندا تطالب بأداء مقابل التأشيرة قبل الحصول عليها واذا لم توافق على منح التأشيرة، فإن صاحب الطلب ليس له الحق في استرجاع أمواله، سجل السيد الوزير.
- **ثانيا،** بعض القنصليات كإسبانيا لا تبرر رفض التأشيرة بل تطلب من المعني بالأمر الاتصال بالعاصمة مدريد لمعرفة سبب الرفض.
- **ثالثا،** بعض القنصليات كفرنسا لا تستقر على حال في مطالبة المواطنين بالوثائق المطلوبة، اذ كل مرة تطلب وثيقة معينة، كما أنها لا توافق على منح التأشيرة لفائدة الزوجة الثانية أو الثالثة، كما أنه إلى غاية 1999، كانت لا تقبل صورة المرأة المتحجبة ولو كانت امرأة مسنة، **كما أنها أصبحت تفرض تأمين السفر الذي لم يكن يذكر سابقا.**
- **رابعا،** بعض القنصليات كإيطاليا لا تجيب على الملفات المودعة لديها بعض مرور عدة أسابيع، وفي الأخير لا توافق ولا تعلل ذلك، وهذا يحط من قيمة المواطن المغربي.
- **خامسا،** قنصلية فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا وهولندا وبلجيكا سواء في الرباط أو الدار البيضاء أو في كل المدن الكبرى لا تتوفر على الموظفين الكافيين لمعالجة وتتبع طلبات التأشيرة، بل يوجد بها مكتب واحد وشخص واحد من أجل النظر في هذه الطلبات.
- **سادسا،** عملا بالمعاملة بالمثل ماهو موقف القنصليات والسفارات المغربية طالبين التأشيرة قصد الدخول للمغرب من الاجانب، خاصة الفرنسيين والاسبان والإيطاليين والبلجيكيين والهولنديين؟.
- **سابعا،** وهذا شيء ملموس ويحس به السادة المستشارين والسادة النواب هذه الدول الأجنبية وغيرها تعامل ممثلي الأمة من المستشارين ونواب وزوجاتهم وأبنائهم على حد سواء مع باقي المواطنين، بالرغم من تقوية طلباتهم برسالة من طرف رئيسي المجلسين، السيد رئيس مجلس المستشارين والسيد رئيس مجلس النواب.

هذه حقائق معالي الوزير، أرجو أن تجدوا لها حلا مع نظرائكم، وشكرا والسلام.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والاسلامي:

السيد الرئيس،

أولا أشكر الأخ بنعيني على كل هذه الملاحظات والتساؤلات، وأستلم منه هذه اللائحة حتى إن شاء الله تاخذ وزارة الخارجية تكلف الأقسام المختصة بدراستها مع الدول التي يهمها الأمر، بقي أن أقول أن بالنسبة للمرأة المحجبة هذا مشكل حل نهائيا، كان فعلا اتصلنا مع بعض السفارات التي كانت تعمل بعض العراقيل في هذا الموضوع، وحل خاصة أننا لاحظنا أن نفس الدول أو نفس السفارات كانت تتعامل مع هذا المشكل بكيفية مغايرة في دول الخليج، ففعلا حصلت القناعة على أن المحجبة يقبل صورتها كيفما كانت وحتى هي كتسافر، كذلك الشخص اللي عنده زوجتين، فعلا العندو وثيقة كتضبط على أنه عندو زوجتين كيسافرو معه ماكاين حتى شي مشكل، القضايا من هذا القبيل تعالج يعني كلما توضع هذه المشاكل نحاول أن نعالجها، وباقي القضايا إن شاء تعطينا اللائحة لننظر في كيفية معالجتها، وشكرا السيد بنعيني وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، آخر سوآل في هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية حول الاتفاقيات الموقعة بين بلادنا والدول الصديقة في مجال التبادل الحر للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عمر ادخيل، عادل المعطي، عبد القادر ابريك، محمد البطاح، ابراهيم السالمي، احمد السنيتي، أحمد الديبوني وعادل الخضراوي، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، وضعنا هذا السؤال نظرا لأهميته ديالو ولأنه يتعلق باتفاقيات دولية تبرم وتبقى في رفوف البرلمان، فكنا نسعى من وراء هذا السؤال هذا - إذا سمحتم السيد الرئيس - كنا نسعى أن من خلال إلقاء السؤال وكذلك من خلال جواب السيد الوزير المحترم، ننور الرأي العام الا أن الأسئلة حنا مع الأسئلة المحورية ولكن ماشي سؤال محوري اللي غادي يدي لينا ساعتين وربع ويضيعوا السادة المستشارين في بث الأسئلة ديالهم ولهذا أنا أعتذر للسيد الوزير، وطلبت منه الآن أن هذا السؤال السمح أنه نوخروه للأسبوع المقبل ولاماكنشاي أنا تنطلب منو أنه غادي نوضعولو في صيغة أخرى ويتم الجواب ديالو كتابة نظرا للأهمية ديال السؤال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،السيد الوزير رأيكم في التدخل.

السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية :

السيد الرئيس،

أنا على كامل استعداد لكي أجيب السادة المستشارين على هاد السؤال اللي طرحو، وهو حقيقة سؤال مهم جدا، هادي ماتيهمناش بأنه السادة المستشارين يمكن لهم يطرحوا سؤال آخر كتابي وأنا على كامل الحكومة على كامل استعداد باش يمكن لها تجاوب كذلك على السؤال الكتابي، إذاأراد السادة المستشارين يمكن لي نجاوب الآن على هاد السؤال، وأنا على كامل استعداد باش نبقى باتصال مع السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد الوزير.

السيد عادل المعطي :

أن هاد السؤال هذا له الأهمية ديالو لأن تيتعلق كيف قلت باتفاقيات دولية، وطلبت من السيد الوزير أنه لا يمكن إلقاء هذا السؤال لأن بغينا من خلال جواب ديال السيد الوزير المحترم يكون تنوير للفاعلين الاقتصاديين والغرف التجارية أو المهنية ولكن للأسف أن طغى علينا سؤال محوري الذي أخذ ساعتين وربع، ولهذا تنطلب من السيد الوزير المحترم، إلى في الامكان حنا تنكونو واقعيين مع أنفسنا، إذا في الإمكان نخليوه للاسبوع المقبل فذاك عيلا كان شاي غادي نطرحوه بصيغة أخري لما يحل الوقت ديالو غادي يتبرمج والسؤال الآن تنطلب من السيد الوزير المحترم أنه يجاوبنا كتابة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،حضرات السيدات والسادة، الساعة الآن السادسة و20 دقيقة، وبذلك نكون قد استوفينا الحصة الزمنية المخصصة للأسئلة الشفهية، أما الأسئلة المتبقية لأصحابها الحق في طلب برمجتها بالنسبة للأسبوع المقبل.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.